



PROVISIONAL

A/41/PV.21
13 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: <u>الرئيس</u>
(جمهورية بيلوروسيا)	السيد غورينوفتش	: <u>م</u>
(الاشتراكية السوفياتية)	(نائب الرئيس)	
(موزامبيق)	السيد دوس سانتوس	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	

لقى كلمة كل من :

السيد مونغابي (زمبابوي)
السيد بوس (لكسمبرغ)
السيد اغليسياس (أورغواي)
السيد الدالي (اليمن الديمقراطية)
السيد بلامو (ليبيريا)
السيد هاليغولو (تركيا)
السيد باسولي (بورкина فاسو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64174/A ١٢٩٦ ش

افتتحت الجلسة الساعة 10/10البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس وزراء جمهورية زيمبابوي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية العامة بعد

ظهر اليوم أولا الى بيان من رئيس وزراء جمهورية زيمبابوي .

اصطحب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس وزراء جمهورية زيمبابوي الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أرحب برئيس وزراء

زيمبابوي صاحب الفخامة الاونرابل روبرت غابرييل موغابي وأدعوه لمخاطبة الجمعية

العامة .

السيد موغابي (زيمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

استهل بياني بالقيام ببعض الواجبات الخاصة والسارة .

أود في البداية سيدي ، باسمي شخصيا ، وباسم كامل وفدي ، أن أزجي اليكم

تهانئنا القلبية بمناسبة انتخابكم بالاجماع لترؤس الدورة الحادية والاربعين لهذه

الجمعية الذي تستأهلونه تماما . ومجلكم المتميز بوصفكم دبلوماسيا ماهرا ومحكما

يمنحنا الثقة التي لها ما يبررها بأن هذه الجمعية بتوجيهكم ستتناول بنجاح جدول

اعمالها الطويل . وانني لا تعهد لكم بأقصى درجات التعاون من وفد زيمبابوي معكم في

جهودكم لتوجيه الجمعية لتحقيق انجازات أكبر .

وبنفس القدر يستحق سلفكم الممتاز السيد خايمي دي بينييس اشادتنا به على

الطريقة القديرة التي اضطلع بها بواجبات منصبه ونقدم له شكرنا الجزيل .

سني الرئيس ، يسرني أن أرى صديقي السيد بيريز دي كوبيار الأمين العام ، يجلس الى جانبكم ، إذ كما علمت يتعافى بسرعة من مرضه الأخير . وكما نعلم جميعا أنه على الرغم من مشاكل الأمين العام المحية فإنه يولّ جَلّ اهتمامه لحسن سير العمل المنظمة كما تجلّى بوضوح في تقريره التحليلي لهذا العام .

وأود أن أبدأ بملاحظة أن هناك قائمة طويلة من المسائل المدرجة على جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذه وهي تجسيد حقيقي للشواغل المتأججة والعاجلة للمجتمع الدولي ، وان المسائل المعروضة على الجمعية مماثلة تماما لتلك المسائل التي كانت مدرجة في جدول أعمال المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري في الفترة الواقعة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وانني استميت الجمعية العامة عذرا لا تطرق في بياني الى بعض القرارات والاعلانات الهامة التي صدرت عن اجتماع القمة التاريخي الذي كان لي شرف رئاسته .

ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، فإن ما لا يقل عن ٦٠ بلدا وملايين عديدة من البشر كسرت أغلال الاستعمار بنجاح وهي الآن تشغل أماكنها الصحيحة في الجمعية العامة وغيرها من المحافل الدولية . وفي حين أن مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراري قد لاحظ مع الارتياح والتقدير هذا السجل المشرف ، أعرب بصورة مماثلة القادة أنفسهم عن شعورهم بالانزعاج إزاء استمرار وقوع شعوب ناميبيا ونيو كاليدونيا وميكرونيزيا وغيرها من الاقاليم التابعة تحت السيطرة الاستعمارية والاستغلال الاستعماري . إن إعلان ١٩٦٠ وأبسط قواعد العدالة والأخلاق تقضي بمنحها الحق في تقرير مصيرها .

إن مسألة استقلال ناميبيا ، وخصوصا رفض نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا منح ذلك الاستقلال على الرغم من جميع المقررات والقرارات الواضحة والصريحة التي اتخذتها الجمعية العامة ، تشكل خزيا ، وانني لا أعتزم مناقشة هذه المسألة باستفاضة بالنظر الى أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا تناولتها على

نحو كامل ، وكل ما أريده هو تكرار الجوانب التالية : إن الأمم المتحدة من خلال مجلس ناميبيا هي السلطة الشرعية القائمة بالإدارة الى أن يتم تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والى أن تصبح ناميبيا حرة ومستقلة . وإن نظام بريتوريا العنصري يحتل بصورة غير شرعية ناميبيا باستخدام القوة العسكرية ضد رغبات وتطلعات شعب ناميبيا ، وفي نفس اللحظة التي نجتمع فيها هنا لا تستغل قوات الاحتلال العنصرية ذلك الاقليم وشعبه فحسب بل تعمل أيضا على عسكرة ناميبيا بدرجة كبيرة لتحويلها الى قاعدة لشن أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة وزعزعة الاستقرار بالوسائل العسكرية ضد الدول المجاورة ، وخاصة ضد أنغولا ، وفي هذا الصدد لا بد لهذه الجمعية ، كما فعل مؤتمر القوة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري ، أن تدين بقوة نظام بريتوريا ومساعدتها على التسلل الى البلدان المجاورة لزعزعة استقرارها والإطاحة بحكوماتها . وبصورة مماثلة ، فإننا لا نقبل سياسات الربط وندينها ، حيث أنها تجعل استقلال ناميبيا بالفعل مشروطا بخروج القوات الكوبية من أنغولا المجاورة .

إن مخاوفنا من أن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في الارتباط البتاء لم تكن في صالح السلم في منطقتنا بررها فيما بعد قرار الحكومة باللجوء الى تسليح وتجهيز وتمويل أفراد الثورة المضادة التابعة لجونا سافيمبي وعماباته بهدف الإطاحة بالحكومة الشرعية في حكومة أنغولا الشعبية . وأن هذا العمل الذي من الواضح أنه من أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة له أثر في تقويض إمكانية التوصل الى حل سريع وسلمي للصراعات في منطقتنا . وإن ما يحتاجه الأمر على جناح السرعة هو ليس التعاون الاجرامي مع نظام بريتوريا الباطني والتواق الى القتال بالفعل ، ولكن الاسراع بعزلته حتى يقدم تعاونه غير المشروط مع جهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا .

إن الجنوب الافريقي هو منطقة تمر بأزمة حقا . ومن الواضح أن السبب الرئيسي للصراع في المنطقة يكمن في نظام الفصل العنصري الذي ، وفقا لمؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز ، قد عرض السلم والامن في شبه القارة للخطر ويهدد السلم والامن الدوليين . وأن العمل الايجابي والمتضامر الذي قام به المجتمع الدولي بأسره

هو الذي سيحطم عناد الفصل العنصري وليست القرارات الزائفة . وإن المجتمع الدولي الذي أعلن أن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية وإهانة للضمير العالمي لا بد له أن يتخذ اجراءات محددة ضد هذا الفول الدولي .

ولابد للجمعية العامة أن تلتفت الى النداء الذي وجهته منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الدولي لغرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد مؤخرا في باريس في الفترة الواقعة من ١٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، من أجل فرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا على الفور . ولكن ريشما يتم فرض الجزاءات الشاملة والالزامية من قبل مجلس الامن ، أود أن أشيد بالنظر الجاد الذي أولته الجمعية العامة لمجموعة التدابير التالية التي أيدها مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز ، والتي تضمنت ، على سبيل المثال لا الحصر ، حظر نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا ؛ وقف تصدير أو بيع أو نقل النفط ومنتجات النفط الى جنوب افريقيا ، وأي تعاون مع صناعة النفط في جنوب افريقيا ؛ وقف المزيد من الاستثمار في جنوب افريقيا وتمويل القروض المقدمة الى جنوب افريقيا أو ناميبيا ، أو تقديم أي تأمين أو ضمان حكومي يتعلق بالائتمانات الى ذلك النظام ؛ حظر الواردات من جنوب افريقيا في قطاع المنتجات الزراعية والفحم الحجري واليورانيوم وغير ذلك من السلع المعدنية ؛ سن تشريع ، أو اعتماد تدابير أخرى تتمشى مع مرسوم الأمم المتحدة رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي سنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤ ؛ وقف خطوط الاتصال الجوي والبحري بجنوب افريقيا ؛ وقف جميع العلاقات الاكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية مع جنوب افريقيا ووقف العلاقات مع الافراد والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تؤيد الفصل العنصري أو التي تقوم على الفصل العنصري .

وبصورة مماثلة ، إن ما يبعث على انزعاج المجتمع الدولي هو الحالة في الشرق الأوسط ، وتشكل قضية فلسطين لب هذه الحالة . إن الشعب الفلسطيني الذي حرم من أرضه وشتت بطريقة تمزق القلوب ، قد طردته بل ذبحته اسرائيل وعملاؤها ، ومع ذلك ، فإن روح النضال المتمثلة في المقاومة مافتت تنهض من تحت أنقاض ورماد وحشية وتدمير العدو .

ولا يمكن أن تكون هناك تسوية عادلة وشاملة في الشرق الاوسط ما لم تقم على أساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، على أن يكون ذلك متبوعا باستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين . وتتضمن هذه الحقوق الحق غير المشروط في العودة الى وطنهم ، وحق تقرير المصير والحق في إنشاء دولتهم المستقلة ذات السيادة على أرضهم . وفي هذا الصدد ، فإن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط يضم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها عضوا كامل العضوية . فكرة ينبغي متابعتها بقوة ونشاط .

لقد أشار العديد من المتكلمين بالتفصيل الى بؤر أخرى للتوتر والصراع تتسم بها الساحة الدولية اليوم . وأعتقد ان من الملاحظات المخيفة أنه في الوقت الذي تهدد فيه هذه الصراعات الاقليمية بنشوب كارثة ذات أبعاد دولية ، فان الايمان بتعددية الاطراف باعتبارها آلية مركزية وفعالة لحسم التوترات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية يتلاشى يوما بعد يوم .

وإنني أود أن أقول بكل قوة ان الوقت قد حان لتكثيف وتأكيد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة مثل عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة ، واحترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأخرى وعدم جواز التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في تسوية النزاعات والالتزامات الدولية .

ان فقدان الايمان بكفاءة هذه المبادئ الأساسية لتعددية الاطراف مسؤول عن بدء وادامة الحالات الخطيرة في كمبوتشيا وأفغانستان والصراع المأساوي بين ايران والعراق والحالات في أمريكا الوسطى ، بما فيها نيكاراغوا ، وشبه الجزيرة الكورية ، والمصراع الغربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما فيها ليبيا وقبرص . وفي جميع هذه الحالات ، نطالب بالتخلي عن اللجوء الى النظرية والممارسة اللتين تتمثلان في عبارة "القوة هي الحق" التي لا يمكن تبريرها ، لأنها تتنافى مع مبادئ الميثاق ومعايير السلم والامن الدوليين .

وفي نفس الإطار ، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي شكلته الجمعية العامة في دورتها الأربعين بموجب قرارها ٢٢٧/٤٠ لاستعراض الجوانب الادارية والمالية للأمم المتحدة . وإن ملاحظات وتحليلات وتوصيات الفريق كما وردت في تقريره ، الذي هو معروض على هذه الجمعية في الوثيقة A/41/49 ، محاولة واقعية لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه منظمتنا ، ويحدوني الأمل الخالم بأن تنظر هذه الجمعية الى تلك التوصيات بالجديّة اللازمة .

ان الحالة الاقتصادية العالمية قاتمة وحرجة تماما مثل الحالة السياسية الدولية . وبالنسبة للعالم الثالث بشكل عام ، ان المناخ الاقتصادي الدولي غير مؤات بشكل مزعج ، وبالنسبة لافريقيا بوجه خاص فان تلك الحالة كارثة . ونحن ندرك جميعا مشكلات ارتفاع اعمار الفاتدة ، وأسعار السلع الاساسية المنخفضة ، وعبء المديونية الهائل والمستويات المنخفضة تماما للمساعدة الخارجية التسهيلية . وينبغي أن نضيف أيضا الى هذه المشكلات الاثار المخربة المترتبة على الكوارث الطبيعية مثل الجفاف واستمرار التصحر ، التي لا تهدد سلامة القطاع الزراعي عندنا فحسب ولكنها تجعل أيضا الانتعاش الاقتصادي أكثر صعوبة .

ويزداد إدراك الحكومات والشعوب الافريقية ان عليها أكثر من أي طرف آخر أن تظلع بدور رئيسي في اعادة انعاش قارتها الاقتصادي . وهي تدرك مسؤوليتها في تنفيذ وضان استمرار نجاح إجراءات التكيف الهيكلي الصعبة ، التي تتضمن بالتأكيد آسارا سياسية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك ، لا يمكن إنكار أنه ما لم تؤيد جهودنا بسخاء وما لم يستكملها المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان الصناعية ، فان انتعاش ونمو وآفاق تقدم افريقيا ستظل بعيدة . وقد اتضح هذا الموقف تماما في برنامج أولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي ، الذي قدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية هذه السنة عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ان اقتصادات البلدان الافريقية بطبيعة الحال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي . وعلاوة على ذلك ، فان معظم المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان الافريقية تشارك فيها أيضا أغلبية بلدان العالم الثالث في آسيا وامريكا اللاتينية وأوقيانيا . ولهذا السبب فان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أولوا

اهتماما خاصا لهذه المشكلات اثناء مؤتمر هراري الاخير . وان قادة بلدان عدم الانحياز قد لاحظوا بحق ان الازمة الاقتصادية العالمية المستمرة تضر بأهمية التكييفات الهيكلية الاساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية بغية انشاء نظام اقتصادي عادل ومنصف وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية المستمرة والسريعة في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما البلدان النامية .

لقد حان الوقت ان نؤكد من جديد التزامنا بالإعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والمكرمين في قراري الجمعية العامة (٢٣٠١ (د٦-٦) و ٢٣٠٢ (د٦-٦) ، الصادرين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، في قرار الجمعية العامة (٢٣٨١ (د-٢٩) الصادر في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . وإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذه القرارات والقرارات المماثلة ، بالرغم من الموقف المرن والبناء الذي اتخذته البلدان النامية ، يدعو الى الاسف البالغ . وينبغي ان نشيد بمجموعة السبعة والسبعين لجهودها الهائلة الرامية الى تنشيط عملية المفاوضات الدولية المتعطلة من خلال تنفيذ الاقتراحات الصادرة عن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، والمتضمنة لبدء مفاوضات عالمية على مرحلتين : أولا ، برنامج لاجراءات الفورية في مجالات ذات أهمية للبلدان النامية ، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، وشانيا ، إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي المجحف وغير الكافي القديم القائم الآن .

وليس بوسعنا إلا ان نأسف لعدم تحقيق تقدم في تنفيذ هذه الاقتراحات ، بسبب المواقف المتملمبة المتخذة من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو . وينبغي لهذه الجمعية ان تؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ برنامج الاجراءات الفورية لإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي .

ونحن ، من جانبنا ، في حركة بلدان عدم الانحياز ، قد طلبنا الى مجموعة السبعة والسبعين ان تستمر في جهودها لإعادة تنشيط المفاوضات من أجل اجراء مفاوضات عالمية في أقرب وقت ممكن . ونحث على المعاملة بالمثل وإبداء الإرادة السياسية

اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو للتمكين من بدء هذه المفاوضات . وهذه المفاوضات ، في رأينا ، ينبغي أن تكون ذات طابع عالمي وينبغي أن تجري في إطار الأمم المتحدة .

ان الدورة الاربعين لهذه الجمعية قد أعلنت في قرارها ٣/٤٠ سنة ١٩٨٦ بوصفها السنة الدولية للسلم . وإن ذلك الإعلان كان يرمي على وجه التحديد الى اتاحة الفرصة لكل شعوب العالم ، عن طريق حكوماتها ومنظماتها الحكومية الدولية ، ومنظماتها غير الحكومية وبصورة فردية ، للتفكير في الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز السلم العالمي

هذه الخطوة دفع إليها القلق والانفعال العالميان إزاء التدهور المستمر في الحالة الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية . إن سباق التسلح المستمر والانتاج المواكب له لاسلحة التدمير والقتل الحديثة والمعقدة ، فضلا عن التوترات التي تتسم بها العلاقات بين الدولتين العظميين ، كلها تزيد من خطر نشوب حرب نووية تؤدي بالتأكيد إلى فناء البشرية . وانطلاقا من نفس الشواغل والقلق ، توجه مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز بنسداء هراري لنزع السلاح إلى رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، مشدداً على أن الكفاح من أجل السلم ومنع نشوب حرب نووية هما من أهم مهام عصرنا . ونحن نناشدكما مرة أخرى أن يمفيا إلى نداء الاغلبية الساحقة في العالم بوضع حد فورا لسباق التسلح النووي الانتحاري المجنون . بحلول نهاية هذه الدورة وجريا على تقاليد هذه الجمعية العامة الموقرة ، سنكون قد اعتمدنا عشرات القرارات . ومع ذلك فإن هذه القرارات بحد ذاتها لن تفضي إلى نتائج ملموسة في إيجاد مستقبل عالمي يتسم بمناخ سياسي ديمقراطي مستقر ونظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يتسم بالسلم والثقة في المستقبل . إذ لا يمكن ضمان عالم سعيد آمن لنا جميعا وللأجيال المقبلة إلا عن طريق الإرادة السياسية والحنكة السياسية من جانب رؤسائنا وخاصة رؤساء أقوى الدول ، والتزامنا الخلاق جميعا بمبدأ تعددية الاطراف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس وزراء جمهورية زمبابوي على الخطاب الهام الذي أدلى به توا .
اصطحب السيد روبيرت غابرييل موغابي ، رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ، من

المنصة .

السيد بوس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أعظم

سعادة أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين معبرا لكم عن تهاني الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، وأتمني لكم النجاح الكامل في الاضطلاع بمهامكم .

كذلك نتقدم بالشكر إلى الرئيس السابق ، السفير دي بينييس ، لقيادته أعمال الدورة التذكارية احتفالا بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة والدورة الاستثنائية المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بالكفاءة والدينامية اللتين نعرفهما عنه منذ وقت طويل .

أود كذلك أن أركز على العمل الدؤوب الذي يبذل به الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويبار ، وعلى أهمية المهام الصعبة التي يبذلها بكثيرة من التفاني في خدمة المجتمع الدولي . إن التقرير الذي قدمه إلينا حول أعمال المنظمة مهم في هذا الصدد . وأود أن أؤكد له أن جهوده تحظى بثقة وتقدير حكومة لكسمبرغ وشعبها .

إن الفرمة التي تعطى لكل بلد للتحدث بحرية من هذه المنصة لا ينبغي أن تُفهم على أساس أنها مجرد ممارسة بلاغية أو طقس من الطقوس . فالاجتماع السنوي الذي يعقد في نيويورك ويجمع في هذه المدينة الفريدة المسؤولين من جميع دول العالم ينبغي أن ينظر إليه باعتباره حدثا هاما . إنه العلامة ، بل أذهب إلى أنه الدليل على أن هذا الكوكب هو كوكب واحد على الرغم من التباين في الحضارات والثقافات والآراء وأنظمة الحكم الموجودة فيه .

لذا من الضروري بل من الحيوي بالنسبة لنا جميعا أن يأخذ هذا المحفل السنوي يضم جميع الدول كبيرها وصغيرها - وبعضها قديم لكن الاغلبية حديثة - أن يأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل كل هؤلاء الرجال والنساء الذين يشكلون كلاً متكاملًا لا يتجزأ . ففي الماضي كان من الممكن فهم المشاكل مشكلة مشكلة . لكن في الوقت الحاضر أصبحت المشاكل مترابطة ترابطا قويا بدرجة أنها تشكل شواغل مشتركة . والصراعات بين الأمم تنطوي على أخطار مشتركة ينبغي لجميع الدول الممثلة في هذه المنظمة أن تلتزم لها حولا سلمية .

ومن ثم فلقد كان من حسن الطالع أن قررت الجمعية العامة في دورتها في العام الماضي إعلان سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلام* .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

إن درء الاخطار الملازمة للنزاعات المحلية لامر أشد إلحاحا وضرورة من أي وقت مضى ، ومواجهة الآثار الناجمة عن بؤر التوتر مهمة أكثر أهمية من ذي قبل .
ووفقا لرغبة الأمين العام ، ستحتفل حكومتي عما قريب بالسنة الدولية للسلام ، في مناسبة تاريخية هي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، الذكرى السنوية لنهاية أول حرب عالمية في هذا القرن . وسيزيد هذا الاحتفال ، بجوانبه المختلفة ، من وعي الجماهير وإدراكها للحاجة الماسة إلى الحفاظ على السلم . وستعتمد هذه النشاطات على حملة إعلامية واسعة تشترك فيها الصحافة المكتوبة والناطقة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية .

لا أنوي أن أوضح في بياني اليوم بالتفصيل موقف حكومتي إزاء مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية الحادية والأربعين للجمعية العامة . فلقد استمعت الجمعية منذ حوالي أسبوع إلى زميلي ، مير جيغري هاو ، وهو يتكلم بالنيابة عن ١٣ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي ويردد شواغلنا . وأود أن أضيف أننا نتفق مع الآراء التي عبّر عنها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي نتمسك به كل التمسك . ولذلك ، سوف يقتصر بياني على تقديم رسالة بالنيابة عن حكومتي موجهة إلى كل الذين يشرفوننا بالاستماع إلينا اليوم .

وحرما مني على أن أكون واضحا في كلامي ، يجب عليّ أن أقول إن رجال لكسمبرغ ونساءها الذين يتمتعون بمستوى معيشة عال جدا ، وهي ميزة نادرة ، يساورهم القلق لأسباب عديدة في عالم معقد يواجه عددا كبيرا من التحديات .

وفي الوقت الذي يعترف فيه الجميع بأنه لا يمكن تأمين السلم وبقاء البشرية دون منظمة ذات طابع عالمي ، بات استمرار ما يسمى عموما منظومة الأمم المتحدة معرضا للخطر بسبب غياب الدعم السياسي والاقتصادي لها من جانب أعضائها .

ونلاحظ بألم شديد عزوفا متزايدا حيال التعاون الذي تمثله الأمم المتحدة . ومن المؤلم جدا أن يتأثّر التعبير عن هذا الارتياح حيال المنظمة في الوقت الذي مازالت تتردد فيه في آذاننا عبارات الإيمان بها التي صدرت في الذكرى الأربعين

للميثاق . وقد تجلّى في الآونة الأخيرة هذا التراجع في المشاعر حيال الأمم المتحدة في امتناع بعض الدول الأعضاء عن دفع إسهاماتها في ميزانية الأمم المتحدة . ويبدو أن هذه الأزمة المالية تكتسي طابعا سياسيا ولا بد من معالجتها على هذا الأساس . فهي تنم عن اختلاف عميق بين الدول الأعضاء حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه هذه المنظمة وحتى بعض وكالاتها المتخصصة .

وفي هذا الصدد ، لا بد أن أقول إنه يبدو لي من الضروري أن تفي كل الدول الأعضاء بالالتزامات الدولية التي أخذت بها نفسها رسميا . ومن ناحية أخرى ، يتعيّن علينا ، دون شك ، وبعد ٤٠ عاما من قيام الأمم المتحدة ، أن نعيد النظر في برامج الأمم المتحدة برمتها لإعادة توجيهها نحو المجالات التي لا يمكن أن تكون فيها فعاليتها موضع مناقشة نحو المسائل ذات الأولوية الحقيقية التي تشد الحاجة إليها إلى أبعد حد .

ومن هذا المطلق ، متنضم بلادي إلى كل جهد يرمي إلى إعادة تشكيل الأمانة العامة وترشيد استخدام مواردها البشرية والتكاليف المتعلقة بذلك . وحيث أن الحالة مازال منذرة بالخطر ، رغم تدابير التوفير المتخذة بناء على مبادرة الأمين العام ، فإن هذه المسألة تظل متسمة بطابع عاجل . وبهذه الطريقة فقط ، نتمكن من خلق مناخ مؤات لإعادة الثقة في مستقبل الأمم المتحدة .

وبالإضافة إلى الأزمة المالية ، يملكنا الشعور بالقلق إزاء الانتهاك الصارخ ، بعد مرور ٤٠ عاما على إنشاء منظمتنا ، لمبادئ الميثاق والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة عند التدخل بطريقة نشطة في النزاعات .

ولن أدهش أحدا إذا ما أعطيت مكان الصدارة ، من بين هذه المبادئ ، إلى ما يتعلق بحقوق الإنسان . إن كون مسألة حقوق الإنسان قد أصبحت موضوعا ذا أهمية كبرى على الصعيد الدولي يشكل ، في رأينا ، نجاحا أكيدا للأمم المتحدة . ونحن نعتز بقوة على مناورات أولئك الذين يتذرعون بالصعوبات الناجمة عن الميزانية لشل نشاطات المنظمة في هذا المجال .

إن احترام هذه الحقوق لا يمكن أن يكون مشروطا بتحقيق أية شروط مسبقة . وهذا ينطبق ، على وجه الخصوص ، على ما يسمى الحقوق الجماعية ، التي يظل تعريفها غامضا . وأود أن أشيد إشادة خاصة بأولئك الذين تعرّضوا ، في كثير من البلدان وفي ظل ظروف بطولية ، لملاحقات جنائية وملاحقات أخرى لمجرد أنهم طالبوا بحقوق يملّح بها صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمكوك ذات الصلة ، سواء تعلّق الأمر بحرية التعبير أو حرية الصحافة أو حرية التجمع أو الانضمام إلى الاتحادات بها في ذلك الحقوق النقابية .

ومع ذلك ، فإن هذه المبادئ لا تكاد تُحترم بل أنها تُنتهك صراحة في العديد من البلدان ، وعلى سبيل المثال ، في بلدان أوروبا الشرقية التي تخضع شعوبها منذ أكثر من ٤٠ عاما لسيطرة ايدولوجية واحدة سائدة ، وفي شيلي ، حيث ادعت السلطة العسكرية مؤخرا شرف الاحتفال بالذكرى الثالثة عشرة لاستيلائها على السلطة ، وهو أمر يدعو للأسى ؛ وفي جنوب افريقيا ، حيث لا يزال نظام الفصل العنصري ، الذي ندد به تكرارا من هذه المنصة ، يشكل ، في رأبي ، أكبر عار عرفته الإنسانية في القرن العشرين .

إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء احتمالات المستقبل في جنوب افريقيا التي باتت على شفا حرب أهلية . وكما تعلم هذه الجمعية ، سوف ننضم إلى أي شكل من أشكال الضغوط الجماعية الالزامية لوضع حد لهذا النظام المرفوض أخلاقيا وسياسيا .

وفيما يتعلق باحترام قرارات الأمم المتحدة ، أود أن أشيد إشادة خاصة بكل الحكومات التي وضعت تحت تصرف الأمم المتحدة قوات لحفظ السلم . وكلنا يعلم الأخطار التي تتعرّض لها هذه القوات التي تعمل في ظل ظروف صعبة ولها إمكانيات محدودة . ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يعمل بتضامن عندما يكون مصير هذه القوات معرّضا للخطر .

وقبل وقت قصير ، تمكّنت من زيارة قبرص وإسرائيل . وليس هناك شك في أنه لولا وجود قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة لتجددت الاعتداءات . حتما في هاتين

المنطقتين من العالم . إن البلدان التي استقبلت هذه القوات في أراضيها والتي تبقى قواتها على اتصال يومي بقوات حفظ السلم يجب عليها أن تسهّل لهذه القوات الاضطلاع بالمهام الدقيقة المنوطة بها .

ويتمثل ثالث دواعي قلقنا ، دون شك ، في ظاهرة ذات أبعاد خطيرة ، هي ظاهرة الإرهاب . وإنني أؤيد ما قاله مؤخرا رئيس حكومة دولة مجاورة وصديقة إذ وصف الإرهاب بأنه "جذام جديد" . إن التهديد الدائم بالابتزاز وأخذ الرهائن وقتل الضحايا الأبرياء ، وبعبارة أخرى ، العنف الأعمى ، يجب أن يُقاوم بإصرار .

وإنني على يقين من أننا لن نستأصل هذا البلاء إذا ما بقينا مكتوفي الأيدي دون التعاون تعاوننا دوليا كاملا بلا تحفظ . ويجب أن تسلم كل الدول بأن كل من يعتدي على أشخاص عزّل أو يحاول إشارة الغرض في الدول ذات السيادة لا يستحق أن يحظى بأي ملاذ ولا تسامح أيا كانت القضية التي يتخذها ذريعة لارتكاب هذا العمل .

انتقل الان الى الصراعات الاقليمية . وهنا لابد ان يلاحظ ان الجهود المبذولة لانهاء تلك الصراعات لم تحرز على مدى العام الماضي أي تقدم يذكر ، سواء فيما يتعلق بالغزو الفاشم الذي تتعرض له أفغانستان من جانب دولة أجنبية عظمى ، أو الصراع بين ايران والعراق الذي يعد أعنف صراع دام يشهده العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، أو استمرار احتلال قوة أجنبية لجزء من جزيرة قبرص . كل تلك الاعمال ترتكب في انتهاك لأبسط قواعد حق جميع الدول في السيادة .

وفيما يتعلق بالجمود الذي مازال يكتنف عملية السلم في الشرق الاوسط فإنني أناشد هذه المنظمة أن تعمل على تهيئة كل الظروف لإنشاء محفل دولي تشارك فيه كافة الاطراف المعنية وتكون مهمته أن يواكب ومن ثم ييسر ببدء مفاوضات حقيقية يجب أن تستهدف الاعتراف ، من جهة ، بحق دولة اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومضمونة ، ومن جهة أخرى ، بحق الشعب الفلسطيني في أن يبت بحرية في أمر مستقبله .

ولا يغوتني أن أذكر في تلك القائمة من الاحداث المؤسفة المصير المفجع الذي مازال يقاسيه الشعب الكمبودي الذي لا يستطيع أحد أن يشكك في تطلعه الى العيش في وئام مع جيرانه . وتجدر أيضا الاشارة الى أن الشعب الكوري مازال غير ممثل هنا وهو أمر غير مقبول في تلك الهيئة التي تفترض فيها معة العالمية .

كما أننا نتابع ، بقلق ، تدهور الحالة في امريكا الوسطى بعد ما ولدته مبادرات السلم التي قامت بها مجموعة كونتادورا من آمال . ويُقلقنا أيضا أن نلاحظ أن عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإقامة حوار ديمقراطي في نيكاراغوا مُدّيت بانتكاسات خطيرة ، ونحن على اقتناع بأن التدخلات الاجنبية أيا كان منشؤها والمستفيدون منها ، ليس من شأنها تيسير إيجاد حل سلمي وديمقراطي للمشاكل القائمة . من ناحية أخرى مازالت مبادرة كونتادورا هي السبيل الوحيد الذي يمكن انتهاجه . وستظل تحظى بتأييدنا نحن وشركائنا في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

ولما كانت أوروبا هي موقع الخطوط الفاصلة في العلاقات بين الشرق والغرب فمن الطبيعي أن نتابع باهتمام تطور المناقشات الجارية حاليا بشأن نزع السلاح . ومما

لا شك فيه أن آمالا كبارا ثبتت في نهاية السنة الماضية على إثر لقاء جنيف بين زعميي الدولتين العظميين . ومنذ ذلك الحين وجهت نداءات متكررة وتقدم الجانبان بمقترحات تشمل كل أنواع الاملحة ، ومع ذلك ، لا يسمنا إلا أن نلاحظ أنه ، بالرغم من كل المناقشات المتعلقة بالاسلحة النووية والتقليدية والكيميائية والبكتريولوجية وبوقف التجارب النووية ، فإن مناخ الثقة المتبادلة الذي لابد من إقراره للقضاء على الخلافات القائمة بين الشرق والغرب مازال هشا نظرا لارتفانه بأحداث طارئة .

أما المكان الذي نلمس فيه التقدم الحقيقي فهو مائدة المفاوضات . والنتائج المشجعة للغاية المحرزة في مؤتمر استكهولم بشأن التدابير الكفيلة بتعزيز الثقة والامن تفتح آفاقا واعدة .

ومازالت حكومتي تنادي بمواصلة ذلك الحوار وإقرار توازن بين القوى عند أدنى مستوى ممكن وفي ظل احترام أمن كل الدول . وبعد ما أحرز من نجاح في استكهولم نرجو ألا نشهد مرة أخرى في المحافل التي تتمتع فيها بلادنا بالعضوية الكاملة - مثل مفاوضات فيينا بشأن خفض القوات المتبادل والمتوازن أو غيرها من المحافل التي تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لامننا - تعثر المفاوضات التي وصلت الى منعطف هام .

وفيما يتعلق بالجمعية العامة ، أعرب عن أسفي لاعتمادها عددا مغرطا من القرارات المتكررة المضمون في معظم الأحيان . ففي مجال نزع السلاح لم يكن لتلك القرارات - وأنا لا أقصد بالطبع توجيه أي لوم لمعديها - إلا أثر محدود للغاية على عملية الانفراج . ولما كان مضمونها مشار جدل ، فأثرها يقتصر على أن المناقشات التي تجرى بشأنها الخلافات القائمة ولا يكون لها أي تأثير فيما يحرز من تقدم على مائدة المفاوضات .

وقصارى القول أن ما تقترحه لكسمبرغ هو الاقلال من كمية الورق ومن عدد القرارات وتطبيق ميثاقنا بأكمله .

كما أن شواغلنا تتعدى نطاق المشاكل السياسية المحضة . فإذا كان من الحقيقي أن الاقتصاد العالمي بدأ فيما يبدو يبرأ من الركود الذي ظل يكتنفه حتى عهد قريب

للفاية ، وإذا كان يبدو أن ظاهرة التضخم قد أمكن كبحها وأن انتعاشا طفيفا في سبيله إلى التحقق ، فمزال هناك خلل هيكلية خطير يقتضي القيام بعملية تكيف وإجراء اصلاحات وهو ما يسري بوجه خاص على افريقيا . وأمريكا اللاتينية ومما يؤسفنا في هذا المدد ، الافتقار إلى تعاون اقتصادي فعال في أجهزة الأمم المتحدة المختصة ، ومثلما أشرنا سلفا فإن ما يحتاجه العالم الثالث هو قليل من الكلام ومزيد من العمل .

وقد أتاحت الدورة الاستثنائية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا إحراز بعض التقدم في هذا المجال . إلا أن ما يتبدى من تميم على إنعاش وتنمية تلك القارة الواقعة في جنوب أوروبا والتي يكتسي مصيرها بالنسبة لنا أهمية حيوية ، يقتضي من البلدان الافريقية وسائر العالم بذل جهود متضافرة وسريعة .

وبوجه عام ، فنحن في العالم الصناعي نعي ضرورة إجراء مفاوضات جديدة متعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بل في هيئات النقد الدولية وذلك لمعالجة أوجه الاختلال القائمة حاليا والتي تتسبب في ارتباك الاقتصاد العالمي . كما أن مشكلة الديون التي تناولها الكثير من المتكلمين الذين سبقوني تشير قلقا حقيقيا في بلدي إذ أن مسا يحدث بالرخاء من تهديد يشكل مصدرا لعدم الاستقرار وخطرا على السلم العالمي .

وأود أن أعرب عن جزع بلدي وسكانه إزاء التقدم التقني السريع الذي يغير كليا نوعية حياة الأجيال المقبلة . فنحن نرى ، ولاسيما منذ حادث تشيرند النووي البالغ الخطورة ، أن موضوع حماية البيئة لا يمكن أن يظل من المواضيع التافهة التي لا تثار إلا في حفلات الاستقبال . بل إن التساؤلات العديدة الناشئة عن ذلك الحادث المفجع تجسد ما نشعر به شعوبنا من قلق عميق .

وقريبا ما سنشهد على حدودنا تشغيل محطة نووية يكاد لا يمكن لطاقتها القصوى نظير في العالم وهو أمر يثير جزعا مشروعا لدى مواطني . ونحن نعمل ، بالطبع ، على أن نقي أنفسنا الأخطار المحتملة لما يمكن أن يقع من حوادث في تلك المنشأة . ومع ذلك فمن الأمور التي لا تقبل الجدل أنه في حالة وقوع حادث خطير سيلحق الضرر بشعبنا

بأسره ومن ثم تهتم حكومتي اهتماما شديدا بأن يجري على الصعيد الدولي إرساء وتميز
معايير أمنية الزامية وإتخاذ اجراءات تكفل الاعلام والانذار المبكرين .
وحكومتي تؤيد تماما الجهود المبذولة حاليا في الوكالة الدولية للطاقة
الذرية لارساء معايير دولية يحترمها جميع منتجي ومستخدمي الطاقة النووية . ولكن
عليّ أن أوضح ، مع ذلك ، أن حكومتي تبدي تحفظات شديدة فيما يتعلق بعدم مراعاة
الدول المنتجة لمسؤولياتها حيال جيرانها غير المنتجين وعدم وجود أية اشتراطات
رسمية وواضحة لا لبس فيها تقضي بالتمويش في حالة الكوارث .
وحيث أن الامر يتعلق بمسألة جوهرية وحيوية بالنسبة لبلدي وشعبه وإذ لا يضرب
عن ذهن حكومتي المواقف الوخيمة التي مازالت تحل بجيران الاتحاد السوفياتي من جراء
حادث تشيرينوبيل فإنها ستواصل العمل في ذلك المجال .

كما أشرت في بداية كلمتي ، فانني لا أود أن أحلل بالتفصيل جميع المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي . إن ما إعتزمت فعله هو أن أكتفي بأن أقول لهذا التجمع المحترم أنه على الرغم من الأمن الواضح الذي تمتعنا به ، فإن القلق لا يزال يسيطر على بلد مستقل صغير في قلب أوروبا ، تمتع باستقلاله منذ حوالي ١٥٠ عاما . وماغتنم هذه الفرصة ، في مواجهة عالم مضطرب وحائر ، لاعيد التأكيد على الدور الحيوي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل أداءه في المستقبل . ولا تزال العدالة والتقدم لجميع الشعوب تمثل أهدافنا الهامة . وأكرر من جديد بمنتهى القوة أننا كررنا أنفسنا للحفاظ على منظومة الأمم المتحدة . أليست هذه المنظمة في الواقع هي الهيئة الوحيدة للحوار الذي يمكن أن يحول دون تحول النزاعات الى مواجهات عسكرية غير محدودة ؟ لذلك ، فإن على هذا الأساس وحده يمكن أن تقام التسويات السلمية للنزاعات ، تمشيا مع مبادئ الميثاق وغيرها من معايير القانون الدولي . وإدراكا منا للمسؤولية الجماعية التي لا يمكن لأحد التنصل منها ، دعونا أن نقدم حياة جديدة لهذه المنظمة العالمية حقا . دعونا نحول الأمم المتحدة الى آلية أكثر فعالية وتطابقا مع مثلها . ولأداء ذلك ، دعونا نستلهم الواقعية التي أبداهها ونستون تشرشل يوما ما عندما قال :

(تكلّم بالانكليزية)

" إن الأمم المتحدة لم تنشأ لتأخذنا الى اللجنة ولكن لتنقذنا من

الجحيم" .

السيد اغليسياس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد

بلدي مسرور بشكل خاص لانتخاب السيد شودري لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . فحكيمته وموضوعيته ومهارته الدبلوماسية ضمانة أكيدة لفعالية أعمالنا . ويمكنه أن يكون متأكدا من أننا سنقدم له تعاوننا التام .

كما أود أيضا أن أشيد بمديقتنا العزيز ، السفير دي بينيبيس ، للعمل الذي أنجزه أثناء رئاسته للدورة السابقة ، والذي كان تنويجا لفترة عمل طويلة ومرموقة في الأمم المتحدة .

كما يسعدني بشكل خاص أن أتقدم بالتحية الى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن أعرب عن شعورنا بالارتياح لرؤيته وقد استعاد محتسه . وأود الاعراب عن تقدير حكومة بلدي للخدمات القيّمة التي يقدمها الى المجتمع الدولي والى هذه المنظمة ، مقدما البرهان على إنكار الذات وعلى تمتعه بعقلية إبداعية ، مدفوعا على الدوام بشعور صادق بالانتماء الى المجتمع الدولي . إن أملنا ورغبة حكومة بلدي أن تواصل الأمم المتحدة الاستفادة من الكفاءة والحصافة والصبر التي تميز بها أداءه في عمله ، وهي صفات ضرورية بشكل خاص خلال الايام العصيبة القادمة .

قبل سنة تقريبا ، أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلام ، ودعت جميع شعوب العالم أن تنضم الى الأمم المتحدة في بذل جهود صادقة لحماية السلام ومستقبل البشرية من خلال العمل المستمر الايجابي من جانب الدول والشعوب بغية منع نشوب الحروب من خلال إزالة مختلف الاخطار التي تهدد السلم ، ومن خلال حل النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وفقا لما جاء في ديباجة الميثاق .

ولذلك ، فقد كانت من المفارقات المأساوية أن يسقط خلال الاسابيع الاولى من السنة الدولية للسلام أولوف بالمه ، الذي كان بدون شك واحدا من أكثر المناضلين من أجل السلم حماسا وشجاعة في هذا القرن ، ضحية لاكثر أنواع العنف حلقة وجبنا ، في بلده السويد ، وهو بلد يفخر عن حق بتقاليده القائمة على السلم ، وهي تقاليد لا تتوافر إلا لقلّة من البلدان . لقد كانت وفاة هذا العامل المثالي ، العجيب من أجل السلم ، طالع سوء في مستهل السنة الدولية للسلام ، التي كانت تريد البشرية أن تكرسها للمحافظة على حق الشعوب في العيش في سلام والتمتع بهذا الحق .

يبدو أن الاحداث الشريرة التي حلت بالعالم ، في سنة السلم هذه ، قد وصلت الى درجة لم يشهد لها العالم مثيلا في السنوات الماضية . وكلما كانت الاهداف النهائية أكثر طوبائية ، تعاظمت الاخطار التي تهدد أهداف السلم . فالارهاب يتجلى بجميع أشكاله الكثيبة : من الحروب العلنية الى أكثر أعمال الارهاب وحشية . كما أن

التطوير الكمي والنوعي لمناعة الحرب مستمر بخطى سريعة ، يستحثها تزايد الطلب وتنوعه أكثر من أي وقت مضى . وفي نفس الوقت ، تقع قطاعات كبيرة من البشر فريسة للجوع أو المرض أو الجهل ، أو لا تزال تخضع لحكم اقلية عنصرية .

وهكذا ، فإن السلم ، بمفهومه الذي يتجاوز مجرد عدم نشوب حروب الى صفاء الامور الذي تحدث عنه القديس أوغسطين والذي يعكس وضعا يسود فيه الامن والعدالة والرخاء ، قد اختفى بشكل واضح في السنة الدولية للسلم .

ولذلك ، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عما يمنعنا من تحقيق النصر في هذا الكفاح الذي يبدو أننا نقف فيه جميعا صفا واحدا ؟ لِمَ هذه الفجوة بين كل ما ندعو اليه وما يحدث خارج الأمم المتحدة ؟ من الشائع أن نعزو المسؤولية الى افتقار الدول الكبرى ، التي تؤيد مبدأ القوة ، الى الارادة السياسية . ولكن ربما يجب البحث عن جزء من الجواب في الاثر الثوري الذي تركه تطور التكنولوجيا الحديثة على المجتمع . لقد أحدث المد التكنولوجي الذي نفرق فيه تغييرات بعيدة الغور في طريقة حياتنا كأفراد وكمجتمعات ، وفي طريقة تفكيرنا وشعورنا وفي فهمنا لاهدافنا وآمالنا . والتكنولوجيا هذه هي التي تجعل أي نزاع مسلح ، مهما يكن محليا ، قابلا لان يحدث آثارا مدمرة للعالم بأسره . إن أية مواجهة ذات طابع حربي تنطوي على إمكانية المجتمع البشري بأسره : إنها امكانية يمكن أن تتحول بسرعة الى حقيقة عندما تتوافر فرصة مناسبة بتصعيد الصراع ، وهو أمر لا مفر منه بصورة عامة . دعونا لا ننسى أن الموت والمعاناة التي يلاقيها الضحايا الأبرياء ، الذين تحاصرهم الصراعات يوما بعد يوم دونما رغبة منهم ، حقائق مؤلمة من حقائق حياتنا المعاصرة ، وهو أمر لا نستطيع أن نعتاده على الرغم من أنه يتكرر يوميا تقريبا في مدن وقرى العراق أو ايران أو لبنان أو أفغانستان أو كمبوتشيا .

إن العنصر التكنولوجي هو الذي يعطي بعدا جديدا لظاهرة قديمة ، وهي الارهاب ، الذي لم يتوقف عن الاطلاق بوجهه منذ مطلع القرن التاسع عشر ولكنسه إزداد سوءا في السنوات القليلة الماضية ، بفضل التقدم المطرد للأساليب المستخدمة ، وبفضل

خصائص الحياة الحديثة في المجتمعات الديمقراطية والمفتوحة مما يزيد من فرص وقوع الهجمات ومن تعرض الضحايا ، ويساعد على إخفاء هوية المهاجمين الجبناء .
لقد اجتمعنا هنا في هذا الوقت لنسال أنفسنا عن الطريقة المناسبة التي يتعين على مؤسساتنا الدولية أن ترد بها على التحديات التي تواجه علاقاتنا الدولية ، من جراء الانفجار التكنولوجي الضخم الذي تتسم به هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

فكيف يمكننا أن نتصدى لهذه التحديات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من واقع عصرنا ؟ كيف نستطيع تخطي العقبات التي لم تَحُلْ دون تحقيقنا لمُثُل السلم فحسب ، بل حالت دق أن نصبح قريبيين من تحقيقها ؟ ما الذي ينبغي أن نعمله حتى لا نرى أنفسنا في الدورات القادمة لهذه الجمعية تقتصر على مجرد الحديث عن الماضي ، بل نتحدث عن انجازات إيجابية ؟

إننا نعتقد إعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لكي ننظر نظرة جدية لا إلى القواعد التي تحكم معايير السلوك الدولي فحسب ، بل إلى الوسائل السياسية والقانونية والمؤسسية التي يمكننا استخدامها لتحقيق أهدافنا المشتركة .

وترى اوروغواي انه نظرا للممار الخطر الذي انتهجته العلاقات الدولية فسي السنوات الاخيرة ، فان علينا أن لا نتوانى في بدء عملية دراسة مستفيضة وتقييم نزيه للجهاز القانوني والمؤسسي القائم ، وصولا الى تحديد مدى كفاءة هذا الجهاز بالنسبة للظروف الراهنة . ولهذه الغاية ، فنحن نرى أن نقاط البدء السليمة لهذه الدراسة هي التي أوصت بها مجموعة الـ ١٨ . وستشارك حكومتنا في الدراسة بكل حماس واخلاص . ولا بد أن تبدأ هذه الدراسة من منطلقين . أولهما انه لا بد من تأييد مبادئ ميشاق مان فرانسيسكو لانها تعبر عن القيم المطلقة التي يجب أن تظل رائدة لسلوكنا الدولي . والمنطلق الثاني هو انه يجب أن تستمر الأمم المتحدة المحفل الرئيسي الذي يتم توجيه التعاون الدولي من خلاله .

وتؤكد اوروغواي مساندتها للمنظمة ، وايمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة عنصر أساسي ضمن مجموعة الظروف التاريخية الراهنة ، ويجب أن تكون عنصرا أساسيا لأي خطة أخرى في المستقبل .

إن الابداع والتصميم أمران يتطلبهما البحث عن أساليب واجراءات معالجة المشاكل الراهنة ، بمعايير وقواعد تنظيمية جديدة . وفي العام الماضي ، قال رئيس بلدي ، السيد سانغونيتي أن الأمم المتحدة نشأت من هزة عنيفة ، هي الحرب العالمية الثانية ، قتلت عصبة الأمم . ونعتقد أنه لأمر انتحاري أن نضطر الى انشاء منظمة أخرى وأن ندفع ثمنها لها حربا عالمية . والآخرى بنا أن نحسن المنظمة التي بين أيدينا .

وقد برهنت اوروغواي بأعمالها على نيتها في استخدام جميع الاجهزة السياسية والدبلوماسية المتاحة لمعالجة المشاكل الدولية التي تشير قلقنا . ولهذا شاركنا في كل أشكال الاعمال الدبلوماسية المباشرة المتاحة أمام رئيس الجمهورية ووزارة خارجيته كي نعطي فعالية لاهدافنا ، من خلال الاعمال الدبلوماسية التي من شأنها أن تحقق السلم . وبلدي ليس ذا حجم ولا يتحمل مسؤولية يتيحان له القيام بدور قيادي على المسرح الدولي ، إن كل ما نستطيع أن نطمح اليه هو قيام علاقات متناصفة وبناءة مع

الجمهوريات الشقيقة في قارتنا والتعاون ، في حدود امكانياتنا ، لضمان تحقيق السلم في العالم ولاسيما في منطقتنا .

ولهذا السبب نؤيد بكل اخلاص مبادرة كونتادورا ، لاننا نرى انها استجابة لاقتناعنا العميق بان السلم في امريكا الوسطى هدف يتجاوز المشاكل التي تقوم في الاقليم الفرعي ويشمل امريكا اللاتينية بأسرها . ونحن على قناعة بان الازمة المتدهورة في هذا الجزء من امريكا اللاتينية يمكن أن ينجم عنها توترات وصراعات في غاية الخطورة في كل انحاء المنطقة . ولهذا انضمنا الى هذه المبادرة . ونحن نشعر أن تعزيز السلم والتقدم نحو الديمقراطية التعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة امريكا الوسطى إنما هي أهداف لجميع أبناء امريكا اللاتينية .

ونحن نؤمن بطريق الحوار بدلا من طريق المواجهة المسلحة . ونود أن نبين من خلال أفعال ملموسة أن شعوبنا في امريكا اللاتينية يمكن أن تحقق السلم والتنمية والعدالة دون تدخل أجنبي طبقا لما تقرره بنفسها وفي ضوء تجربتها التاريخية الخاصة . ولكي نشارك في هذه المهام العظيمة - التي يجب أن تتخذ فيها امريكا اللاتينية قراراتها بوصفها المحرك الرئيسي - يتعين علينا أن نواصل المشاركة في أعمال كونتادورا من خلال فريق الدعم الذي نتشرف بعضويته .

ومشكلة مالفيناس تشير لدينا نفس القلق . ففي السنة الماضية أدلى رئيسنا في هذه الجمعية بما يلي :

"إن مشكلة جزر مالفيناس ليست مجرد مشكلة شائبة بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى ، بل مشكلة امريكية لاتينية ، وبهذا الوصف نتناولها في بعدها الكامل ...

"ونأمل أن تنجح بريطانيا العظمى ، التي عرفت كيف تتخلى عن ممتلكات واسعة في سائر أرجاء العالم عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة ، في التوفيق بين ما يمليه القانون ولما تتطلبه قواعد التعايش الدولي . ونحن نؤيد بالتالي مطالب الأرجنتين ، كما إننا مستعدون للقيام بأي عمل في طاقتنا

للاسهم في تحقيق تقارب بين هذين الطرفين حول مائدة المفاوضات" .

(A/40/PV.6 ، ص ٢٢)

وكل ما نحتاج أن نضيفه الآن الى ما قاله رئيسنا هو أن اوروغواي تنتظر بفارغ الصبر اتفاق الطرفين على البدء في مفاوضات من شأنها أن تؤدي الى حل سريع وعادل ونهائي للمشكلة .

وهناك أجزاء أخرى من العالم تسبب لنا قلقا . هناك صراعات معنية منها الصراع في الشرق الاوسط ، تبدو وكأنها خرجت عن سيطرة الاطراف الداخلة فيها . وقد ذكر الرئيس سانفونيتي أيضا هنا في السنة الماضية انه حدث في حالة صراع الشرق الاوسط أموا ما يمكن أن يحدث : لقد أصبح مشكلة روتينية يبدو أننا تعلمنا أن نتعايش معها .

إن تطورات صراع الشرق الاوسط جعلت من الصعب تصور أي حل لا يتطلب تضحيات من جانب كل طرف معني ، فضلا عن جهد هائل نحو التوفيق . وطبقا لما فتئت اوروغواي تقوله منذ سنوات ، يجب أن يقوم هذا الحل على أساس الاعتراف بحق اسرائيل في استمرار وجودها كدولة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وعلى أساس الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، واحترام استقلال وسلامة أراضي لبنان الذي يجب تخليص أراضيه من تواجد القوات المسلحة الاجنبية ، أيّا كان منشؤها . ونحن قلقون ، بصورة خاصة ، من جراء مأساة شعب لبنان الذي تزيطه وشعبنا وشائج عميقة والذي ظللنا سنوات طويلة نفيد من مساهمة مهاجريه الأذكياء العاملين في دأب .

ويتطلب السلم أيضا إعادة توحيد شطري كوريا من خلال الحوار والمفاوضات .

ولقد قيل أن السلم ينبغي أن يبني يوما بيوم ، وأنه يجب أن ينبع من قلب كل

شخص وكل شعب .

إن انتهاكات حقوق الانسان مستمرة كل يوم في جميع أنحاء العالم . وفي كثير من أنحاء الكوكب يتعرض ، بانتظام ، أفراد وجماعات للاضطهاد والحرمان من حقوقهم الأساسية بسبب عرقهم أو ديانتهم أو أفكارهم . ولا يزال الكثيرون واقعين تحت أشكال

شئ من الاضطهاد السياسي أو الاوضاع الظالمة التي يحرمون في ظلها من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن داخل هذا النطاق من الانتهاكات اليومية لحقوق الانسان ، لا يوجد ما هو أبغض الى ضمير البشرية من ممارسة الفصل العنصري المخزية التي أضفى عليها النظام العنصري في جنوب افريقيا الطابع المؤسي ويواصل تطبيقها . إن حكومتي تدين بشدة هذه الآفة التي تشوّه الحضارة وتنظم الى المجتمع الدولي في دعوته لازالتها . ونحن ننضم ، على وجه الخصوص ، الى المطالبة بالافراج الفوري غير المشروط عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء المسجونين ، والى رفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية السوداء .

وفيما يتعلق بسلوك حكومة بريتوريا تابعنا باهتمام الاتجاه الدولي الجديد بشأن اعتماد جزاءات وفقا للميثاق ، وسيكون هذا رد فعل سليما من جانب المجتمع الدولي ، ودفاعا عن اقدس قيم الحضارة والسلام . وسوف تشارك حكومتي في تطبيق أي جزاءات يتم اعتمادها .

ولن يكون هناك ملم مادام هناك أقاليم لاتزال تحت الاحتلال الاجنبي أو مادامت هناك أوضاع استعمارية . لكن لاتزال هناك بقايا للاستعمار تتجاهل حقوق الشعوب في تقرير المصير ولهذا تعتبر مصادر للتوتر وتهديدات للسلام . وفي ذهننا بصفة خاصة حالة ناميبيا التي لايزال شعبها مقهورا للاضطهاد ولاتزال أراضيها تحت الاحتلال غير الشرعي ، وذلك في تحد صافر لمقررات وقرارات أجهزة الامم المتحدة ، بما في ذلك القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية .

وتكرر اوروغواي انه يجب تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة فورا دون قيد أو شرط . فضلا عن ذلك ، فنحن ندين استمرار الهجمات المسلحة والاعمال العدوانية ضد دول هي جيران لجنوب افريقيا ، التي تشن عليها غارات من أراضي ناميبيا ؛ وهذه بوجه خاص هي حالة العدوان على انغولا .

ونحن نؤكد مجددا على تضامننا مع بلدان خط المواجهة ونأمل نبشدة ان تتخذ ، في هذه السنة الدولية للسلام ، خطوات فعالة تضمن لشعب ناميبيا ممارسة حقه في تقرير المصير ، وتكفل عودة السلم والاستقرار الى تلك المنطقة التمسة من العالم .

وشمة مسألة اخرى لا تقل في خطورتها عن استمرار الصراع في العالم الا وهي مسألة الارهاب التي بات من المسلم به بصفة عامة هنا انها تستخدم عادة كذريعة لتبرير ارتكاب افظع اشكال العنف في عصرنا . فالارهاب هو العدو المشترك لجميع الشعوب والحكومات الممثلة هنا . ولا تعتقد اوروغواي ان بوسع أي عضو في الامم المتحدة ان يدعي وجود ظروف مخففة او ان يهبر الارهاب باية طريقة كانت ، بغض النظر عن دوافعه ، لان ذلك سيعني انكار المبادئ التي تعهدت جميع الدول باحترامها وتعزيزها . كما سينطوي - ولنكن صرحاء - على غطسة لا مسوغ لها ، اذ لا تستطيع اية حكومة ممثلة هنا ان توقن انها لن تكون في المستقبل ضحية لابتزاز الارهاب . وإن اوروغواي لمقتنعة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي ان يكثف تعاونه لازالة ، او على الاقل لتخفيف ، الآثار المأساوية لهذه الآفة التي حولها اتساع نطاقها وتواتر حدوثها وعظم خطرها الى حرب حقيقية تشن على الحضارة .

بالامس فاقت البشرية على نبا بعث بصيما من الامل ، واني اشير الى الانبياء المتعلقة بالاجتماع المقبل المزمع عقده في تشرين الاول/اكتوبر بين الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف ، لاستئناف المحادثات بهدف احراز تقدم فعلي في نزع السلاح النووي .

إن مسألة نزع السلاح النووي تتسم بأقصى أهمية لجميع شعوب العالم لا للدولتين العظيمين وحدهما . إن البشرية تعيش يوميا في انشغال وقلق مستمرين ازاء ما يسمى بخطر الكارثة النووية ، التي ستكون البشرية بأسرها ضحيتها . وكما قالت الدولتان العظيمتان "إن الحرب النووية لا يمكن كسبها أو شنها" .

ولا تستطيع اية خطة ملم ان تغفل احدي الحقائق المهمة لعصرنا . وتتمثل هذه الحقيقة في ان سياسات الدول الكبرى في مجال التسلح يجري رسمها وانتهاجها والتفاوض

بشأنها والاختلاف حولها كل يوم ، وذلك الى حد كبير في تجاهل لهذه المنظمة التي ينبغي أن تكون الشكل المؤسسي الذي يمثل المجتمع الدولي .

لذا تقع المسؤولية السياسية والمعنوية عن القرارات الخاصة بنزع السلاح بصورة رئيسية على الدول الكبرى . وفي ظل هذا الوضع ، الذي يخرج عن نطاق سيطرتنا ، لا توجد دولة واحدة لا يتوقف أمنها ووجودها في المقام الاخير على ارادة الدول النووية وخاصة ارادة الدولتين العظميين ؛ إننا نعيش ، كما ذكر الامين العام مرارا ، في حالة ترابط غير متكافئ .

وفي مجالات أخرى ، حدثت تطورات وظهرت بوادر واعدة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تخفيف حدة التطورات الدولية . ويتمثل أحد هذه التطورات بلا ريب في الاتفاق الامني الذي تم التوصل اليه منذ بضعة أيام في مؤتمر استوكهولم الذي شاركت فيه بلدان اوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة وكندا .

وقد تابعنا باهتمام بالغ المقترحات التي تقدم بها رؤساء دول الارجننتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان في مدينة اكستابا بالمكسيك منذ بضعة أسابيع ونؤيدها تأييدا قويا ؛ وقد حثت هذه المقترحات الدولتين العظميين على أن تعلقنا وقفنا متبادلا للتجارب النووية ، واقترح الرؤساء البارزون لتلك البلدان الستة اجراءات محددة فيما يتعلق بالتحقق ؛ وأبدوا استعدادهم للمشاركة وعرضوا توفير الوسائل الكفيلة بتأمين احترامها الفعلي . ويجب أن يعرف هؤلاء الرؤساء انهم يحظون بالتأييد الكامل لجميع بلدان قارتنا .

كما تؤيد اوروغواي اقتراح البرازيل بضم البلدان الواقعة على جانبي جنوب المحيط الاطلسي في منطقة سلم وتعاون . ويتطلب السلم والامن في هذه المنطقة ألا تستخدم في أي تهديد بالقوة أو استعمال لها بل أن تستخدم بطريقة تصونها من اتساع نطاق المواجهة الاستراتيجية النووية . كما تتطلب اقامة منطقة السلم أن تتوقف أعمال العنف والقمع التي منعت شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من الممارسة الحرة لحقوقهم السيادية .

إن السلم ، السلم الحقيقي ، يقوم على الثقة المتبادلة ، وسباق التسلح هو أبلغ تعبير عن انعدام الثقة ، فهل سيكون بمقدور الحضارة أن ترقى إلى مستوى أخلاقي رفيع بما يكفي ليحمل الذين يتولون مسؤوليات الحكم في شتى البلدان على أن يخصصوا لتنمية الشعوب الموارد المرصودة الآن لانتاج و شراء أسلحة وأدوات التدمير والموت . لقد حققنا تطورا هائلا فيما يتعلق بالسلم وتطورا ضئيلا فيما يتعلق بالضمير . فهل يتسنى للحضارة أن تبلغ مستوى كافيا من الرقي الأخلاقي يضمن أن من يتحملون مسؤوليات الحكم في مختلف البلدان سيقررون الآن أن يكرسوا لتطور الشعوب الموارد المخصصة حاليا لانتاج و شراء الأسلحة وأدوات الدمار والموت ؟ وعندما نتجاوز هذا التناقض المساوي الذي يتسم به العالم الحديث ، نكون قد أرسينا الأسس المتينة للسلم . للسلم الحقيقي لا أنواع من السلم الروماني الذي يفرض على الآخرين . يجب أن يكون لدينا ذلك النوع من السلم الذي لا ينمو أو يزدهر إلا في إطار جماعة متألفة حقا ومجتمع دولي تسوده علاقات المساواة فيما بين الدول ، وليس هيمنة البعض على البعض الآخر . يجب أن يكون لدينا سلم واحد لا يتجزأ ، سلم يقوم على العدل ويكفله القانون . ونحن نؤكد مجددا في هذه السنة الدولية للسلم ايماننا بمثل هذا السلم ، لأنه السلم الحقيقي الوحيد ، وايماننا بحرية الأفراد والشعوب التي لا يمكن بدونها أن يكون هناك ، كما يقول ادواردوج. كوتور ، محامي اوروغواي البارز ، قانون أو عدالة أو سلم .

ولم يظهر قط في أي وقت مثل هذا الشعور العام بأن البشرية قد تعلمت من دروسها القاسية أن السلم وحدة لا تتجزأ . ويجب أن ندرك الآن أن هذه الحقيقة تنطبق أيضا على مجال الشؤون الاقتصادية . ويكاد يكون من المستحيل أن ينكر ، في هذه المرحلة ، أنه بدون اقتصاد مزدهر وبغير تنمية اقتصادية متكاملة ، لن يكون هناك سلم فعلي في أي مكان في العالم . ومادامت مستويات المعيشة في معظم أجزاء العالم تقل عن المستويات اللائقة بكرامة الانسان ، فلن يكون هناك ضمان لأن تنعم بقية العالم ذات الاقتصادات المزدهرة برخائها في سلم . إن العوز والاستهلاك المظهري لا يمكن أن

يعيشنا جنبنا الى جنب في حسن جوار دون احتكاك أو صراع في عالم تضيق رقعته ويـزداد ترابطه باطراد .

إن هذه الفلسفة هي التي ألهمت رجلا فارق الآن الحياة . انه الامريكي اللاتيني البارز والمواطن الأرجنتيني المرموق الدكتور راؤول بريبيش الذي عمل لعدة عقود فسي الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فتفانى في سبيلهما ، ساعيا الى اقامة تعاون دولي قائم على مبادئ اخلاقية سامية في اطار عالم يتركز على معايير التضامن التي يبدو أنها أصبحت للأسف طي النسيان . وفي هذه السنة التي شهدت رحيله ، ينبغي أن تكون رسالة حياته ومثله الاخلاقية الرفيعة الهاما لنا في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا ، لانه الشرط المسبق الاساسي لأي سلم دائم . وأود أن اغتنم هذه المناسبة للاشادة بذكراه اشادة ملؤها الصدق والعرفان .

وما زالت لا توجد شواهد تذكر على ظهور نظام للعلاقات الدولية قائم على مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص . لقد خفت بقدر ما حدة بعض المشاكل التي تناولها هنا رئيس اوروغواي في العام الماضي ، كمشكلة الديون ، لكننا مازلنا بعيدين عن التحقيق الكامل لامال البلدان التي انضمت الى توافق آراء كارتاغينا . لكن ظهرت بعض بوادر مشجعة للتغير في مؤتمر الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي عقد مؤخرا في بونتا دل امته في اوروغواي . فقد كان هذا المؤتمر بداية جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية ، التي كانت بلا ريب واحدة من أهم تطورات السنة في الشؤون الاقتصادية . وتكمن أهمية ذلك المؤتمر في انه قد تم فيه الاتفاق على بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية غير المؤاتية السائدة ، وهو نجاح كان يصعب توقعه بالنظر الى الافاق المظلمة التي سبقت الاجتماع . ولكن الأهم من ذلك ، بل ما يعد حيويا في الواقع ، هو أن الاتفاق ، الذي سيختبر على مدى أربع سنوات من المفاوضات الصعبة ، يجب أن ينظر اليه في المقام الأول بوصفه اعلانا للسلم في مجال الحرب التجارية .

واوروغواي يحدوها الامل في أن تصبح روح الوثام التي سادت ذلك الاجتماع أداة رئيسية في تحقيق السلم التجاري الضروري لمصير العالم ولاسيما مصير البلدان النامية . لقد تمخض اجتماع بونتا ديل استه عن سلم لا منتشر ولا منهزم فيه . وهذا أساس أي التزام جاد ودائم .

ومع اقتراب السنة الدولية للسلم من نهايتها يبدو من المناسب أن نكرس لحظة لننظر في أعماقنا ونسأل أنفسنا ما اذا كنا ، كأعضاء في أسرة الأمم المتحدة ، وكممثلين لحكوماتنا ، وكأفراد ، قد قمنا ونقوم بكل ما في وسعنا للاقتراب من تحقيق ذلك الهدف . إن السلم لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لتضافر ارادة جميع الدول ، وتجديد هذه الارادة وتعزيزها يوما بعد يوم .

وتأمل اوروغواي أن يجعل كل واحد منا ، نحن الذين انيط بنا دور في الحياة الدولية للشعوب ، السلم هدفا يوميا له ، ويجعل كل يوم جديد يوما دوليا للسلم .

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، انها لسعادة بالغة أن نراكم في رئاسة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ونحن ، اذ نعبر عن أحر تهانينا القلبية لكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة ، تحدوننا الثقة في حكمتكم ومهارتكم العالية التي ستسهم في انجاح أعمالها لتحقيق النتائج المثمرة التي تتطلع اليها شعوبنا .

وبهذه المناسبة يسرنا أن نعرب عن تقديرنا للدوز البارز الذي اضطلع به السفير خايمي دي بينيس طوال فترة رئاسته للجمعية العامة خلال العام المنصرم .

ولا يفوتنا أيضا أن نعبر عن ارتياحنا لرؤية السيد الامين العام خافيير بيريز دي كوييار وقد استعاد كامل صحته ، كما نعبر في نفس الوقت عن تقديرنا لجهوده المتواصلة في تعزيز دور الأمم المتحدة .

لقد مضى عام كامل منذ احتفالنا بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة والتي كانت لنا فيها وقفة هامة لتقييم مسارها لنمدّها بالقوة ونستمد منها الامل . ولا يسعنا هذه المرة إلا أن نجدد تأييدنا لكل ما من شأنه تعزيز دور هذه المنظمة

الدولية وزيادة فعاليتها من أجل تحقيق الأمن والسلم والعدالة والتنمية . ومع اقرارنا بأهمية الإصلاحات الادارية المقترحة لتحسين اداها إلا أننا نرى أن الازمة الحقيقية التي تعيشها المنظمة تكمن في انعدام الارادة السياسية أو ضعفها لدى بعض أعضائها الذين يغلبون مصالحهم الذاتية والانية على ارادة المجتمع الدولي ويعرقلون تنفيذ قراراتها ويعملون على تجاوزها في تسوية المشاكل الدولية .

إن نشاطنا في اطار الامم المتحدة واهتمامنا وحرصنا على التطبيق الخلاق لمبادئها وأهدافها هو انعكاس لما تجسده سياستنا الخارجية القائمة على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون والمنفعة المتبادلة . كما أننا حريصون كل الحرص على اقامة أفضل العلاقات مع أشقائنا وأصدقائنا في الدول المجاورة بما يخدم مصلحة شعوبنا ويعود عليها بالنفع والرخاء ، وبما يخدم أيضا استتباب الأمن والامتقرار في منطقتنا ويعزز الأمن والسلم الدوليين . ومن هذا المنطلق أيضا تمتد وتتوسع علاقاتنا مع بقية دول العالم .

وعلى مستوى علاقاتنا الاخوية مع أشقائنا في الشطر الشمالي من الوطن ، فإننا نواصل جهودنا المخلصة من أجل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية . وعلى هذا الطريق نعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين الشطرين في شتى المجالات وعلى مختلف المستويات بما يخدم مصلحة شعبنا اليمني وآماله وتطلعاته في الاستقرار والأمن والتنمية .

إنها لمسؤولية كبيرة تلك التي تقع على عاتق الامم المتحدة ودورها في مواجهة التطورات والتحديات الخطيرة والمعقدة على المسرح الدولي من جراء السياسات الامبريالية والصهيونية والعنصرية الرامية الى اشارة النزاعات وتأجيج حدة التوتر الدولي واعاقبة نضال الشعوب في سبيل التحرر والسلم والتنمية .

ففي الشرق الاوسط لاتزال اسرائيل تمارس سياستها التوسعية العدوانية متحديّة الإجماع الدولي ومنتهكة قرارات الامم المتحدة التي أكدت بأن السلام العادل والشامل

لا يمكن أن يتحقق بدون الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وباستعادة وممارسة الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، لحقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني .

إلا أن اسرائيل تتماذى في تجاهل الارادة الدولية بانكارها الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومواصلة احتلالها للاراضي العربية وضما بالقوة واقامة المستوطنات عليها وممارسة سياسة القمع والارهاب ضد الشعب الفلسطيني وبقية الشعوب والبلدان العربية . وما يشجعها على هذا التماذى الدعم اللامحدود الذي تمدها به الولايات المتحدة الامريكية والذي بلغ ذروته منذ التحالف الاستراتيجي بين البلدين حتى وصل الموقف الامريكي الى مرحلة الانحياز الكامل لاسرائيل ومعاداة شعوبنا العربية وتطلعاتها الى السلم والاستقرار .

إننا في الوقت الذي نكرر فيه ادانتنا ورفضنا لاية محاولة لفرض التسويات الجزئية والاستسلامية التي تستهدف في جوهرها طمس القضية الفلسطينية والغاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، نؤكد مجددا بأن اطار الحل العادل والشامل في المنطقة لن يتأتى إلا بتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط وازالة كافة العراقيل التي تضعها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لافشالها .

وفي لبنان تواصل اسرائيل احتلالها واعتداءاتها المتكررة . ونحن نطالب بتنفيذ قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين يقضيان بالانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط من لبنان ، واييقاف العدوان الاسرائيلي المستمر على سيادة لبنان الذي نتطلع لان نراه موحدا ومتمتعا بالامن والاستقرار .

إن ما يقلقنا ويضاعف المنا هو استمرار الحرب العراقية الايرانية ، حيث تدخل عامها السابع وتزداد ضراوة وتلحق المزيد من الدمار بالشعبين والبلدين الجارين .

ولقد أكدنا منذ بداية الحرب أنها لا تخدم مصلحة الشعبين الشقيقتين ، بل انها تفسح المجال أمام القوى الامبريالية والصهيونية للاستفادة منها . ونجدد مرة أخرى موقفنا ببلادنا الداعي الى ايقاف هذه الحرب وحل الخلافات بالطرق السلمية بما يساعد على استتباب الامن والاستقرار في المنطقة .

ان الأوضاع الخطيرة والمأساوية التي آلت اليها منطقة الجنوب الافريقي تحتتم مضاعفة جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء التام على سياسة الفصل العنصري ، وتحقيق الاستقلال الناجز لناميبيا بقيادة سوابو ، وممارسة الاغلبية الساحقة المضطهدة لشعب جنوب افريقيا حقها في الحرية والسيادة .

ونحن إذ نحیی باعتراز كبير النضال البطولي الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا في الملحمة البطولية ضد النظام العنصري القمعي في بريتوريا ، وممارسته الوحشية لاعمال القتل والابادة والتنكيل والاعتقال والتشريد ، فاننا ندعو المجتمع الدولي لتكثيف مسانده ودعمه للنضال العادل الذي تخوضه شعوب الجنوب الافريقي من أجل تحريرها واستقلالها . كما أننا ندعو الى إنهاء الدعم المتواصل الذي تقدمه بعض الدول الغربية لنظام بريتوريا العنصري ، والذي يمدد بكل أسباب البقاء ، ويشجعه على التمادي في سياسته العنصرية التي أدانها المجتمع الدولي واعتبرها جريمة في حق الانسانية ، كما يشجعه على استمرار احتلاله لناميبيا ومواصلة اعتداءاته على دول المواجهة الافريقية . ونطالب بغرض العقوبات الالزامية الشاملة على هذا النظام العنصري وعزله ، تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، واتخاذ الاجراءات الفورية التي تلبي آمال وطموحات الملايين من البشر الذين يبرزون تحت نير النظام العنصري في جنوب افريقيا وسياساته القمعية .

ان الوضع في أمريكا الوسطى يزداد خطورة بفعل السياسة العدوانية المعادية لآمال وتطلعات شعوب المنطقة حيث تتصاعد التآمرات الامبريالية ضد شعوبها وخاصة شعب نيكاراغوا ونظامه الوطني ، كما تتسع دائرة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . ويكفينا أن نشير الى قرار الكونغرس الامريكي بمنع مائة مليون دولار لمرتزقة "الكونترا" ، بهدف زعزعة الاستقرار في نيكاراغوا ، والذي جاء بعد سلسلة من أعمال التخريب والحصار الاقتصادي والمقاطعة التجارية التي اتخذتها الادارة الامريكية ضد نيكاراغوا وحق شعبها في تحديد خياراته الوطنية وسبل تقدمه الاقتصادي والاجتماعي المستقل . وبهذا الصدد ندعو الى تعزيز التضامن مع نيكاراغوا في تصديها لهذا النهج العدواني .

وفي مجرى دعم نضال الشعوب من أجل تحريرها واستقلالها ، تدعو بلادنا السي
المزيد من التضامن والمساندة للشعب المحراوي بقيادة "البوليساريو" من أجل تقرير
المصير وفقا لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . كما تؤكد دعمها أيضا
لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها . وتجدد تأييدها لمقترحات جمهورية
كوريا الديمقراطية الشعبية الرامية لتحقيق وحدة الاراضي الكورية بالطرق السلمية .
ان الوضع الدولي يتسم بالتعقيد حيث تتفاقم حدة الصراع الدولي ، ويتمسك
الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية ، حتى اضحى السلم والامن الدوليين مهددين
بالخطر . ولقد زاد من هذه الخطورة السياسة الامبريالية العدوانية في مناطق مختلفة
من العالم ، والتي تكرر مثلا صاخا لارهاب الدولة على النطاق العالمي ، حيث تمد
الى تشويه النضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير والاستقلال ، كما تقتصر
العدوان المباشر على الدول التي اختارت طريق تطورها المستقل بهدف النيل من
استقلالها وسيادتها ولامتها الاقليمية . ولعل العدوان الامريكى المسلح على
الجمهورية الليبية ، ومحاولات زعزعة الاستقرار في أنغولا ونيكاراغوا وافغانستان
وكمبوتشيا الشعبية وغيرها ، خير دليل على ذلك .
ان آفاق نزع السلاح ، وخاصة النووي منه ، تبدو قاتمة حتى الان . وبالرغم من
النداءات والقرارات الدولية الهادفة الى لجم سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح
العام والكامل ، يستمر التصعيد لسباق التسلح وتوسيع أبعاده ليشمل عسكرة الفضاء
الخارجي ، مما يندرج بنشوب حرب نووية شاملة وتعمير البشرية وحضارتها للفتنة . ومن
المفارقات أن هذا التصعيد يقود الى استنزاف وإهدار باهظ للموارد والقدرات المادية
والبشرية ، في الوقت الذي كان ينبغي تكريسها لحل مشاكل التنمية ، وخاصة في الدول
النامية . إن هذا الوضع الخطير يدعونا لمضاعفة جهودنا باتجاه انهاء سباق التسلح
وتحقيق نزع السلاح العام والكامل ، وبذلك نتحمل مسؤولياتنا تجاه الاجيال الحاضرة
والمقبلة .

وعلى المستوى الاقليمي ، فبوصفنا دولة مطلة على المحيط الهندي ، وحرما منا
على استتباب الامن والاستقرار في هذه المنطقة ، نطالب بانهاء العراقل الغربية التي

تواجهها اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، وضرورة العمل من أجل عقد مؤتمر المحيط الهندي في موعده ، كخطوة ضرورية على طريق تنفيذ إعلان الجمعية العامة الخامس باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

وبهذه المناسبة يسعدنا أن نعرب عن تقديرنا للمواقف والمبادرات الايجابية التي اتخذها الاتحاد السوفياتي والرامية الى وقف سباق التسلح ، والتي تسهم في تعزيز السلم والامن الدوليين . ونأمل أن تقابل هذه المقترحات بخطوات عملية مماثلة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول النووية الاخرى ، حتى يمكن ايقاف التصعيد الخطير في بناء الترمانات النووية ، وانهاء سباق التسلح . كما أننا نتطلع الى أن يسفر لقاء القمة المرتقب بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية عن نتائج تساعد في تخفيف حدة التوتر الدولي .

تمثل عملية التنمية الاقتصادية أبرز التحديات التي نواجهها في ظروف الازمة الاقتصادية الدولية التي تولد انعكاسات خطيرة على اقتصادياتنا الوطنية . فاستمرار البلدان الرأسمالية في فرض علاقات اقتصادية وتجارية ومالية جائرة وغير متكافئة ، ولجوؤها الى الحصار الاقتصادي والتجاري ، إنما يهدف الى ممارسة الابتزاز السياسي وعرقلة التطور الاقتصادي المستقل للبلدان النامية .

ان هذا الوضع الخطر يتطلب تكثيف جهودنا ونضالنا من أجل بناء العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة القائمة على أسس عادلة ومتكافئة ، وتوحيد قوانا من أجل التغلب على الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، وذلك عن طريق اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية السائد ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونود أن نؤكد بشكل خاص على أهمية إعادة النظر في الديون الخارجية للبلدان النامية ، واصلاح النظام النقدي والمالي غير الملائم ، وانهاء الاستغلال والخفوط في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وازالة كافة أشكال الحماية المفروضة على صادرات البلدان النامية ، ووضع أسعار عادلة لمنتجاتها .

وفي الوقت ذاته نؤكد على ضرورة اتخاذ الاجراءات الملموسة من أجل تعزيز وتطوير التعاون الثنائي والجماعي بين الدول ، بما يساعد على تخفيف مشاكلها الاقتصادية ، ويخدم جهودها التنموية . وبهذا الصدد نؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية في العام القادم ، ونأمل أن يحقق الاهداف المرجوة منه بما يخدم مصالح البلدان النامية بصورة خاصة ، والمجتمع الدولي بشكل عام .

اننا نتطلع بأمل كبير أن تمثل هذه الدورة وقفة تقييمية هامة لنشاط الأمم المتحدة ، ودفعة نحو تعزيز دورها في العلاقات الدولية ، وتأكيدا لفعاليتها من أجل تعزيز الامن والسلم الدوليين .

السيد بلامو (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أنقل

الى هذه الجمعية تحيات وأجمل تمنيات رئيس ليبيريا فخامة السيد صمويل كانيون دو ،
وحكومة وشعب ليبيريا التي أمثلها أمام هذه الجمعية اليوم .

تشعر الحكومة الليبيرية بالسعادة لانتخاب السيد شودري بالاجماع رئيسا للدورة
الحادية والاربعين للجمعية العامة . ولا يساورنا شك في أنه بكفاءاته غير العادية
وخبرته الواسعة بوصفه دبلوماسيا ورجل دولة سيقود أعمال الجمعية بفعالية . وأؤكد
له التعاون التام من جانب الوفد الليبيري الذي يقدم اليه أحر تهانيه وأطيب تمنياته
بالنجاح .

بالمثل ، نود أن نعرب عن الشكر والتقدير الخاصين لسلفه السفير خايمي دي
بينيس ، ممثل اسبانيا ، للطريقة الممتازة التي تراس بها الدورة الاربعين للجمعية
العامة ان المقررات بعيدة الاثر التي اتخذت خلال فترة توليه منصبه - لاسيما عندما
احتفلت هذه المنظمة بالذكرى الاربعين لانشائها - ستسهم دون شك في تعزيز السلم والامن
الدوليين .

ويستحق اميننا العام الموقر ، السيد خافيير بيريز دي كوييار الشناء الخاص
لجهوده التي لا تكل لتعزيز السلم والرفاه الاقتصادي في عالمنا . اننا نشكره لتقريره
المثوق ، وأؤكد له تأييد الحكومة الليبيرية المستمر في هذه المهمة الشاقة .

طوال السنوات الخمس الماضية ، منذ ثورة ليبيريا لعام ١٩٨٠ ، أخبر أسلافي هذه
الجمعية بانتظام بالحالة السياسية وبإضفاء الطابع المؤسي على العملية
الديمقراطية في ليبيريا . ونحن نستصح الجمعية العامة ونحن نواصل هذا التقليد
الحميد .

اذا ما نظر الى الحالة الليبيرية في منظور التجارب الأخرى ، فمن الجدير
بالملاحظة أنه بعد خمس سنوات فقط من الحكم العسكري نجحت ليبيريا في العودة الى
الحكم المدني الديمقراطي . وهذا مبعث فخر السلطات العسكرية التي أوفت بوعدهما
للشعب الليبيري بإعادة الحكم الديمقراطي بعد فترة خمس سنوات . ولذلك ، لم يكن من
دواعي الدهشة أنه رغم وقوع غزو فاشل للبلاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، فور

اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية مباشرة ، لم تتوقف عملية الانتقال أو تتأخر .
ويسرنا أن نذكر أنه رغم الحالة الاقتصادية المعبة في البلاد فان الدولة بأجهزتها
التشريعية والقضائية والتنفيذية تعمل بشكل فعال وفقا للدمتور الجديد .
غير أن العودة الى الحكم المدني الديمقراطي لم تكن الهدف الوحيد للحكومة .
فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين نوعية حياة كل ليبيري هما أيضا هدف البرامج
التي تحظى بالأولوية . وبغية تعبئة وتوجيه مواردنا المحدودة لهذه الاهداف الهامة ،
تتبع حكومة الرئيس دو سياسة وطنية قائمة على الوحدة والسلام والاستقرار .
والمصالحة الوطنية جانب رئيسي لهذه السياسة . ومن هنا ، لم يكتف الرئيس
بالرأفة بكل الذين تورطوا في الغزو الغاشل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، بل أمر
أيضا باعادة الممتلكات المصادرة الى ملاكها الحقيقيين ، ولا يزال يناشد جميع
الليبيريين أن يعودوا من مفاهيم الاختياري الى الوطن . تلك التدابير وغيرها ترمي
الى ارساء أساس حفظ السلام وتطوير المؤسسات الديمقراطية ، حتى تكسر طاقاتنا
ومواردنا لتطوير بلدنا .

لا يساورنا شك في أننا بغض التزامنا وتفانينا منتغلب على المشاكل الحقيقية
وعلى تحديات بناء الدولة بروح الوحدة الوطنية والمصالحة . ويحدونا أمل مخلص في أن
نتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع الحكومات الصديقة في تحقيق ما نصبو اليه من
وحدة وسلام واستقرار وازدهار .

ستواصل ليبيريا اتباع أهداف سياستها الخارجية القائمة على تعزيز السلم ،
واحترام سيادة وسلامة أراضي جميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،
واحترام حقوق الانسان ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية واحترام جميع الشعوب
المقهورة في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ستولي حكومة بلادي اهتماما
خاصة للتعاون دون الاقليمي والاقليمي والدولي ، وستعزز العلاقات الودية مع جميع
الدول والشعوب .

رغم الاعتراف العام بمنجزات الامم المتحدة ، تهر المنظمة بأزمة مصداقية ونقد
يوجه الى هيكلها التنظيمي وسير العمل فيها . لقد أعرب عن القلق بشأن إشغال جداول

الاعمال بالبنود ، وببطء العمل ، وكثرة القرارات التي لم ينفذ الكثير منها . ويسترعي الانتباه الى مناطق التوتر العديدة حول العالم والفشل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، واستمرار انتهاكات حقوق الانسان والتدهور الثابت في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب . وباختصار ، فان دور الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين يشكك فيه اذ يأخذ العديد من المراعات الدولية التي لم تحل بعد شكل النزاعات المسلحة .

ونحن نشاطر الرأي في أن أزمة المصادقية التي تقلق الامم المتحدة ترجع من ناحية الى اصرار الدول الكبرى على الاعتراض على قرارات مجلس الامن التي لا تقبلها ، كما ترجع من ناحية أخرى الى ما يمكن تسميته الانقسام والذي حل بالنظام الدولي منذ عام ١٩٤٥ وأدى الى نشوء كتلتين ايديولوجيتين متنافستين تواملان تأييد الاطراف المتنازعة في معظم حالات النزاع . ونتيجة لذلك تتسم العلاقات الدولية في كثير من الأحيان بالعنف والغوض . ان بعض الدول تظل الطريق عن طريق حسابات خاطئة أو عندما يعميها الانفعال ، فتلجأ الى وسائل غير مشروعة بغية الحصول على منافع اقتصادية أو الحفاظ عليها ، أو كسب مزايا سياسية ، أو تحقيق اطماع انانية .

وتتجه القرارات والخيارات الى اعلاء المصالح الوطنية على الاهداف الجماعية . ولقد لاحظنا أن البيانات والاعلانات حلت محل المفاوضات الجادة والدبلوماسية ، وأن المصالح الضيقة الأفق تكون لها الأولوية على الجهود الجماعية . وبدلاً من استخدام آليات واجراءات الأمم المتحدة ، تفضل الدول الاعضاء التهديد باستخدام القوة لتسوية ما بينها من الخلافات .

وبالإضافة الى المشاكل الأساسية التي تواجه الأمم المتحدة ، هناك الأزمة المالية التي تهدد دعائمها وبقائها ذاته . ولهذا فإننا نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، وترى حكومتنا أنه يمكن تحقيق الكثير عن طريق التخفيف من البيروقراطية المستشرية في الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فإن تقليص البرامج على نحو عشوائي يمكن ، في رأي وفد بلادي ، أن يعرقل على نحو خطير التعاون الدولي الاقتصادي والتقني .

وهناك عدد من القضايا الدولية الهامة معروضة على الجمعية وأود أن أتناولها

الآن .

إن جوهر المسؤولية العالمية هو التضامن والجهود الجماعية الرامية الى مواجهة تحديات عصرنا . وتلك هي الولاية التي حددها لنا الميثاق .

ونحن نجتمع هنا في هذه الجمعية عاما بعد عام للاعراب عن آمالنا المشتركة في إقامة عالم أفضل يتجاوز النظرة الضيقة للمصالح الوطنية ولاقتراح الحلول لمشكلاتنا المشتركة . غير أن الدول الاعضاء لم تمارس ارادتها السياسية من أجل التكيف والاصلاح الضروريين لتحقيق تلك الاهداف المرجوة . وقد تمثل ذلك بوضوح في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث لم تكن استجاباتنا في مستوى خطورة المشكلات التي تواجهنا .

وتؤثر الأزمة التي لم يسبق لها مثيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي على التجارة والعلاقات المالية والنقدية . وقد اتخذت الأزمة في معظم البلدان شكل التضخم المتزايد والكساد الخطير وتفاقم التوتر الاجتماعي . وهناك عبء آخر تتحمله البلدان النامية ويتمثل في تدرج معدلات التبادل التجاري وصعوبة الوصول الى الأسواق المالية ، وزيادة عبء خدمة الدين وانخفاض مستوى مساعدات التنمية الذي يؤدي الى

اعاقه التنمية . وبات آفاق المستقبل بالنسبة لتلك البلدان باعثة على اليأس والقنوط .

ولا نستطيع أن نبني عالما أفضل أو عالما أكثر أمنا اذا استمر الاقتصاد العالمي يعاني من الاختلالات الحادة وعدم التكافؤ . وما لم نتمكن من اتخاذ خطوات جسورة لعكس الاتجاه الحالي ، فان رخاءنا في المستقبل بل ووجودنا سيظان في كفة القدر .

وينبغي أن نذكر باستمرار أن القضايا الصعبة والمختلف عليها التي تفرق بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم لا يمكن أن تحل بالمواجهة . ولكن يمكن علاجها بابداء ارادتنا السياسية للتغلب على خلافاتنا وبتصميمنا على التوصل الى نتائج ناجعة ومفيدة . ويقتضي منا ذلك التفاهم والالتزام والتعاون . ولتكن دعوتنا الى تلك المبادئ لما فيه خير الجميع .

ان انخفاض أسعار السلع الاساسية وانتشار الحمائية وتدهور المساعدات الرسمية للتنمية وزيادة عبء الدين كان لها نتائج مدمرة ومنذرة بالخطر على الاقتصادات الافريقية . يضاف الى تلك المتاعب آفة التصحر والجفاف الطويل الامد .

وتعاني افريقيا كذلك من أوضاع سيئة كثيرة ، خاصة وأنها تضم ٢٦ بلدا من اقل البلدان نموا في العالم ، وتأوي أكبر عدد من اللاجئين . هذه العوامل وغيرها مثل انخفاض القدرة الانتاجية والافتقار الى الهياكل الاساسية الاقتصادية واساءة ادارة الموارد قد حرمت القارة من المزايا التي كان ينبغي أن تتمتع بها بالنظر الى مواردها المعدنية والبشرية الهائلة .

ونعتقد أن الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا كانت معلما بارزا في مجال التعاون الدولي وتمديدية الاطراف .

ويعد برنامج الاولويات الافريقي من أجل الانعاش الاقتصادي في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ تعبيرا حيا عن الامرار الجماعي للبلدان الافريقية على مواجهة التحديات الانمائية والاقتصادية . غير أن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الجهود الافريقية

ويضفي عليها الحيوية . ويستحق هذا البرنامج تأييدا كاملا من المجتمع الدولي . ونحن نرحب بالمساهمات الهامة والتدابير الملمومة التي اتخذتها كندا وبلدان الشمال لدعم الانتعاش الاقتصادي الافريقي .

وتشني حكومتي على حكومة ايطاليا لمبادرتها الاخيرة بمقد اجتماع في الاسبوع الماضي مع وزراء خارجية الدول الافريقية للتأكيد على التزام ايطاليا بتقديم المساعدات للدول الافريقية والنظر في الاجراءات التي يتعين اتخاذها لمتابعة أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونأمل أن تحذو بلدان أخرى حذو ايطاليا في خطواتها البناءة .

ولفترة تياهز الاربعمين عاما ظل موضوع الفصل العنصري مطروحا للمناقشة والمداوات من جانب الجمعية العامة . إن الفصل العنصري هو انكار لمثل الامم المتحدة ، والمنظمة نفسها قد انبثقت من رماد الحرب ضد النازية التي تماثل الفصل العنصري في قيامها على أساس نظرية التفوق العرقي الزائفة . ولا تكفي ادانة الفصل العنصري أو اصلاحه ، فلا يمكن قبول أي حل آخر أقل من امتثال شافته . وحينما يقضى على الفصل العنصري قضاء مبرما نستطيع أن نبرر وجود هذه المنظمة والمكانة السامية التي تحتلها "كرامة الفرد وقدره" اللذين توخاهما له الميثاق .

أما البلدان التي ساعدت على بقاء الفصل العنصري فقد أظهرت بوضوح أنها فضلت الاعتبارات الاقتصادية على الالتزام بمبادئ الميثاق . ونظرا لتمتعت جنوب افريقيا ، ليس هناك شك في أن السبيل الذي يمكن ملوكة للقضاء على الفصل العنصري هو فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق وتمعييد النضال المسلح ضدها .

وترفض حكومتي الحجج القائلة بأن الجزاءات الالزامية الشاملة لن تؤدي إلا الى زيادة معاناة السكان السود في جنوب افريقيا الذين يمانون فعلا ، فهذه الحجج مزيفة وتبرر القعود عن العمل . ومن ثم لن تتوانى حكومة ليبيريا عن تأييد فرض الجزاءات الالزامية الشاملة وتأييد النضال التحرري حتى يقضى على الفصل العنصري قضاء مبرما .

وما زالت حكومة ليبيريا تنظر الى مسألة ناميبيا بقلق بالغ . وكان المقصود من وراء الربط بين تلك المسألة وعناصر خارجية ولاسيما انسحاب القوات الكوبية ، هو حرمان الشعب الناميبى من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وبالرغم من ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لهذا الاقليم يعتبر تحديا لقرارات الأمم المتحدة ولتعيينها حكومة مؤقتة هناك ، فقد لقي تأييدا من جانب المصالح الاقتصادية الأجنبية من أجل الاستمرار في استنزافها لموارد وشروات الاقليم . ويشجب وفد بلادي بشدة الدعوة الى انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط لاستقلال ناميبيا . ونحن نؤيد التوصل الى تسوية قائمة على التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مع مشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في المفاوضات مشاركة كاملة بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الناميبى . وتتطلب معلحة السلم التوصل الى تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الاوسط دون توان . ومن ثم ينبغي أن تحظى الحالة في المنطقة باهتمامنا البالغ باستمرار . وتشمل العناصر الأساسية للتسوية التي نؤيدها انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها منذ حرب عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والاقرار بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ان استمرار الحرب بين العراق وايران ودخولها الآن في عامها السابع هو تطور مأساوي ومؤسف ، ولهذا فاننا نناشد زعماء البلدين أن يمكننا الامين العام من استخدام مساعيه الحميدة في التفاوض لانهاء الاعمال العدائية بينهما . وقد أدى استمرار اللجوء الى القوة من جانب الطرفين الى انزال معاناة تجل عن الوصف بالشعبين ، كما أنها تضر بالملاحة البحرية في منطقة الخليج .

في هذا السياق ، يتعين على حكومة بلادي ان تسجل عميق قلقها إزاء عمليات القصف العشوائية المستمرة في منطقة الخليج للسفن الدولية ، بها فيها السفن التي ترفع علم ليبريا ، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولحق المرور البريء .

ان حكومة بلادي ترفض التدخل بجميع أشكاله والاحتلال المسلح حيثما يقومان بوصفهما انتهاكا للميثاق وللحقوق السيادية للدول ولسلامته الإقليمية . وعلى أولئك الذين ينتهجون سياسات التدخل المسلح أن يتذكروا أن إرادة الشعوب المحبة للسلام لا يمكن أن تنسى أو تقهر بالقوة . ولا بد من مساعدة شمبي أفغانستان وكمبوتشيا الباسلين في مقاومة السيطرة والقمع الاجنبيين . ويجب في الوقت الذي تصاغ فيه تسوية سياسية في هاتين المنطقتين ، من استمرار تقديم المساعدة الانسانية للسكان اللاجئين .

إن وفد ليبريا يشعر بالقلق إزاء التطورات الواقعة في امريكا الوسطى . وينبغي ألا يسمح بأن تفقد مبادرة كونتادورا قوة زخمها ، حيث انها تنشد السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الاقتصادية في امريكا الوسطى ، ونحن نشي على روح كونتادورا التي توفر أفضل خيار ناجح للحل السلمي للمشاكل السائدة في امريكا الوسطى .

يشعر وفد بلادي بقلق مماثل حيال النزاع الدائر حول جزر فوكلاند (مالفيناس) ، بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والارجنتين . ونحن نؤيد التوصل الى تسوية متفاوض عليها للنزاع . ونحن الطرفان على ألا يسمحا لخلافتهما بأن تحول دون وضع صيغة يمكن أن تمكنهما من الدخول في حوار مفيد . ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن تجديد الثقة وتطبيع العلاقات بين البلدين هما وحدهما اللذان يقللان من حدة التوتر في جنوب الأطلسي .

في سعينا لتحقيق السلم العالمي والامن من الأهمية بمكان أن نشير الى الموقف السياسي الحساس الذي لايزال يقسم جنوب كوريا وشمالها لإعادة توحيد الشعب الكوري أمر يجب أن يقرره هو بنفسه عن طريق إجراء محادثات مباشرة ، وهو يستحق تأييد المجتمع الدولي وتشجيعه . ويعتقد وفد بلادي أن عضوية الأمم المتحدة بالنسبة للكوريتين من شأنها أن تزيد من فرمة الحوار والتعاون بينهما ، وتمزز من آفاق السلم في شبه الجزيرة والعلاقات السلمية بين الشطرين .

ما من مجال حرّفت فيه أولويات الانسانية بشكل صارخ مثلما حرّفت في مجال سباق التسلح . وما من مجال تمس فيه الحاجة الى الالتزام بمبادئ الميثاق أكثر أهمية وأكثر ارتباطا ببقاء البشرية في مجال نزع السلاح والحد من الاسلحة .

فالواقع ، أن الانفاق الهائل على أسلحة التدمير الشامل لم يجعل العالم أكثر أمنا بل على العكس ، زاد سباق التسلح من الخوف والقلق عن طريق توازن الرعب بما يمثله من قوة قاتلة يمكن أن تدمر كوكبنا عدة مرات . بل أن ما يبعث على مزيد من القلق هو أن هذا الإهدار الهائل - المتمثل في سباق التسلح - غير مقصور على الدول الكبرى وحدها . بل يمتد الى دول العالم الثالث أيضا التي توجه مواردها الضئيلة سوب التسلح بدلا من توجيهها الى الاحتياجات الأساسية لشعبها .

غالبا ما يقال لنا أن المبرر لسباق التسلح هو الامن . لكن استتباب السلم والامن لا يمكن أن يبني على تكديس الاسلحة والتفوق الاستراتيجي . فالامن الحقيقي لا يمكن ان يوجد إلا في الامن المشترك أي الامن للجميع . ومثل هذا الامن يكمن في حياة خالية من الخوف والحاجة ، ومن الجوع والمرض ، ومن الجهل والبطالة ومن الفقر واليأس . وهذا النوع من الامن لا يمكن تحقيقه إلا إذا أوقف سباق التسلح وخصصت الموارد المحررة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في أرجاء العالم .

إن اللجوء المتزايد الى أعمال الإرهاب من جانب الافراد والجماعات بل والدول أصبح اليوم يشكل تطورا خطيرا في العلاقات الدولية ، ولئن كنا نعلم بضرورة معالجة المسببات الجذرية للإرهاب ، فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لتشويه الأبرياء وتعذيبهم وقتلهم . وهناك حاجة ملحة الى بذل جهود دولية متضافرة لاتخاذ اجراء حاسم لمكافحة الارهاب . وقد سنت حكومة بلادي مؤخرا تشريعا يفرض عقوبة الموت على أي شخص يسدان لاشتراكه في الاعمال الاجرامية أو لمحاولة ارتكابها .

وفي الختام ، يمتدق وفد بلادي أن العامل الحاسم في فعالية الامم المتحدة هو موقف الدول الاعضاء ، وليست أحكام بعينها في الميثاق . وبالرغم من أن الميثاق يعلن

المساواة في السيادة بين كل الدول الاعضاء ، فإننا ندرك أن بعض البلدان لديها قدرة أكبر للتأثير على الاحداث الدولية . لذا ، ففي رأيي ، انه يتعين على تلك الدول أن تكون القدوة في جعل الأمم المتحدة جهازا فعلا مناسباً .

إن الأمن الاقتصادي ، شأنه شأن الأمن السياسي ، أمر لا مناص منه لإقامة نظام دولي عادل متكافئ . فهدف النظام الاقتصادي الدولي هو توفير الأمن والعدالة عن طريق القضاء على الفقر والجوع وأوجه التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بين الغني والفقير . وهو يشكل أحد الضمانات الأساسية لتهيئة ظروف أفضل لكل الشعوب كل تتمتع بحياة قائمة على أساس الكرامة الإنسانية .

لقد أنشئت الأمم المتحدة لكي تترجم هذه التطلعات الى حقيقة واقعة . فلنؤكد من جديد التزامنا بالأمم المتحدة ولنعد تكريس أنفسنا لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها النبيلة .

السيد هاليفوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أود أن أتقدم

بالتهنئة للسيد شودري على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . وإنه لمن بواعث سروري الخاص أن أفعل هذا ، نظرا لروابط الصداقة والتضامن العميقة التي تربط دوما بين بلدينا . وبالإضافة الى ذلك ، فإنني أشيد هنا بزمييل وصديق شخصي تعاونت معه على مر سنوات عدة بأفضل روح . وإنني على ثقة من أنه سيدير مداوات الجمعية العامة بتفوق ومهارة .

فهل لي أن أشيد أيضا إشادة مستحقة برئيس الدورة الأربعين السفير خايمسي دي بينيس ، الذي ترأس دورة كانت بمثابة علامة مميزة هامة في حياة الأمم المتحدة ، بالإضافة الى رئاسته للدورة الاستثنائية الممنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . فقد أسهمت خبرته في هذه المنظمة إسهاما كبيرا في أعمال الجمعية العامة . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد إشادة حارة بأميننا العام الذي يبذل جهودا جديرة بالاعجاب سواء في خدمة الأمم المتحدة أو في العديد من القضايا التي تشير التحدي ، ولهذا حظي بشقتنا وتأييدنا الواسعين . لذا ، يسرنا غاية السرور أن نراه يتمتع بصحة طيبة في وقت تعتمد فيه منظماتنا حتما على حكيمته وتوجيهه .

انتقل الآن الى الحالة الدولية ، فلا يزال كامل العالم مشغلا بالمشاكل السياسية والاقتصادية الاساسية التي تنتظر الحلول لمالح الحفاظ على السلم والاستقرار العالمي . وفي العام الماضي ، خلال الدورة الاربعين اتيحت لنا فرصة لإجراء تقييم جماعي للحالة الدولية . فاجتماع القمة الذي كان على وشك أن يعقد آنذاك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك المفاوضات التي أجريت في جنيف بين الدولتين العظميين الرئيسيتين كانت عوامل رئيسية أشارت التوقعات لدى المجتمع الدولي .

وقد ظهرت فعلا علامات مشجعة في العلاقات بين الشرق والغرب اثناء اجتماع الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف . ونحن نرى أن اجتماع القمة هذا يعتبر خطوة هامة في الجهود الرامية الى قيام حوار واقعي وشامل يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق تفهم أفضل وتعاون متبادل مفيد بين الشرق والغرب .

ونحن نرحب بشكل خاص بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأن زعميي البلدين سيجتمعان يومي ١١ و ١٢ تشرين الاول/أكتوبر ، ونأمل أن يسهم هذا الاجتماع في خلق جو مناسب يمكنهما من أن يعالجا على نحو فعال جميع القضايا التي تؤثر على صيانة السلم والامن الدوليين وتؤدي الى تعزيزهما .

نحن نأمل أن يساعد هذا الاجتماع على إحراز تقدم سريع في هذه القضايا . إن استمرار المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بهدف تحقيق نتائج ملموسة وبصفة خاصة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، له أهمية حيوية . ونأمل أن يكشف الجانبان جهودهما وأن يوصيا على إحراز تقدم في تحقيق مستوى أقل وأكثر توازنا من الأسلحة ، وذلك عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتها النووية . كما أننا نؤمن بضرورة إجراء تخفيضات في الأسلحة التقليدية ، والقضاء التام على الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية . وبالمثل يجب أن يكون الهدف هو المحافظة على أمن جميع بلدان العالم والتخفيف من حدة التوترات التي قد تؤدي الى الصراعات .

واختارت تركيا دائما حل الصراعات الدولية عن طريق الحوار والتفاوض . إن الحقائق الجغرافية السياسية التركية ، والخبرة التاريخية جعلت تركيا تعتقد أن الحوار والتفاوض هما الطريق الوحيد المقبول لتناول النزاعات الدولية .

إننا نرحب بالاتفاق الذي أمكن التوصل اليه مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح في أوروبا ، باعتباره انجازا هاما في العلاقات بين الشرق والغرب . ونعتقد أن هذا الاتفاق سيوفر قدرا أكبر من الأمن في أوروبا عن طريق تخفيف خطر الحرب .

التزم جميع أعضاء هذه المنظمة بموجب الميثاق بتشجيع احترام الناس جميعاً دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وهذا الحكم الوارد في الميثاق يتعلل مباشرة بهدف إقامة نظام دولي أكثر إنسانية .

وخلافاً لهذا المبدأ الأساسي من مبادئ الأمم المتحدة ، فإن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والسياسات التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري ، لا تزال لسوء الحظ تؤدي إلى معاناة وبؤس واسع الانتشار .

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة شهد العالم تدهوراً سريعاً في الحالة وتضاعفاً في حدة التوتر والعنف في جنوب أفريقيا بسبب سياسات القمع التي تنتهجها حكومة بريتوريا . وبالإضافة إلى ذلك فإن أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب أفريقيا ضد الدول المجاورة تشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن في المنطقة .

وتعرب تركيا في كل مناسبة عن قلقها العميق لتدهور الحالة في جنوب أفريقيا . ولا تزال تركيا تؤيد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالتدابير التي تستهدف وضع نهاية لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها بريتوريا ، كما أنها تنفذ تلك القرارات .

إن استمرار احتلال جنوب أفريقيا لإقليم ناميبيا ، تحدياً لمبدأ تقرير المصير ، يعتبر جانباً مؤسفاً آخر للمشاكل القائمة في جنوب أفريقيا .

وتعتقد حكومة بلادي أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يمكن تنفيذه إلا من خلال موقف موحد حكيم وشابته تتخذه الأمم المتحدة ، وعن طريق ممارسة الضغط الدولي الفعال على حكومة جنوب أفريقيا . وفي هذا السياق تؤيد حكومة بلادي الدعوة الرئيسية التي تضمنها الإعلان الختامي وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي . وستواصل تركيا باعتبارها عضواً مؤسفاً في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تقديم الدعم للنضال المشروع لشعب ناميبيا . إننا نؤيد كذلك جهود الأمين العام الرامية إلى ضمان تنفيذ

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وإذا ما أصرت جنوب افريقيا على عنادها فلا بد من اتخاذ تدابير وفرض جزاءات أكثر فاعلية ،

إن موجة العنف المتزايدة تشكل تهديدا خطيرا وسريعا على جميع المجتمعات وقد طالبنا بصورة مستمرة بالتعاون الدولي الفعال ضد الارهاب في جميع أشكاله ، وكان اتخاذ الجمعية العامة في العام الماضي للقرار ٦١/٤٠ الذي أدان إدانة قاطعة جميع أعمال ونهج وممارسات الإرهاب ، بوصفها أعمالا إجرامية ، أينما وجدت وأيها كان مرتكبها ، ودعا جميع الدول الى التعاون لمنع الارهاب الدولي ومكافحته ، خطوة هامة في هذا الاتجاه .

وكانت أهم ظاهرة في تلك الدورة للجمعية العامة الاجماع الذي تحقق على إدانة الإرهاب الدولي والمطالبة باتخاذ تدابير فعالة لمكافحته . وتشعر تركيا بطبيعة الحال بارتياح كبير ازاء هذا التطور لأنها تدين لعنة الإرهاب من فوق هذا المنبر منذ أكثر من عقد من الزمان . ومع ذلك لم يلتفت الى دعواتنا وتحذيراتنا عدة سنوات . ولكن الأحداث المأساوية الاخيرة وانتشار أعمال الإرهاب أدت أخيرا الى إدراك أنه لا يوجد بلد محصن ضد الإرهاب وأن التعاون الدولي الفعال وحده يمكن أن يقضي عليه . وفي هذا الصدد يجب ألا يندخر جهد في مكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها . إن تقارير أجهزة الأمم المتحدة النشطة في مجال المخدرات بالإضافة الى الوكالات المعنية بتطبيق القوانين المحلية الخاصة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم ، تلقت الانتباه الى الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في هذه الأنشطة . ونحن نعتقد أن الاتجار في المخدرات هو حليف طبيعي للإرهاب الدولي .

ومع ذلك فمما يبعث على التشجيع ، تزايد إدراك المجتمع الدولي لهذا الخطر الفتاك ونلاحظ بارتياح الرغبة المتجددة التي أعربت عنها الحكومات في ضرورة تناول هذه المشكلة عن طريق الجهود المتضافرة ، وفي هذا الصدد يحدونا الأمل في أن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المقرر عقده في

حزيران/يونيه من العام القادم سيوفر فرمة فريدة لإقامة إطار دولي أكثر فعالية لاتخاذ تدابير منسقة تملح لتناول جميع جوانب مشكلة المخدرات .

وتعتبر الاتفاقية الجديدة بشأن الاتجار غير المشروع في العقاقير مبادرة إيجابية من جانب البلدان التي أصبحت في الآونة الأخيرة على وعي بخطورة الاتجار بالعقاقير . ونحن نتطلع الى صياغة اتفاقية شاملة تغطي جميع جوانب الاتجار وبمفصلة خاصة صلتها الوثيقة بالإرهاب الدولي .

وتعلق حكومة بلادي أهمية كبيرة على احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية على نطاق عالمي . وبالإضافة الى ذلك فإننا نصر على الاحترام الدقيق للإنفاقات الخنائية والدولية التي تضمن حقوق الاقليات الوطنية . وقد دعت الحكومة التركية في السنتين الماضيتين الى إجراء مفاوضات ثنائية من أجل إيجاد حل ، في إطار النهج الإنساني ، للحالة الخطيرة التي تواجه الاقلية التركية المسلمة في بلغاريا . وفي هذا الصدد ، يدرك المجتمع الدولي إدراكا تاما المحنة التي يواجهها ١,٥ مليون شخص . ولا نزال نعتقد أن هذه المسألة يمكن تناولها على نحو فعال وإيجاد حل لها عن طريق الحوار بين تركيا وبلغاريا . والحكومة التركية مصممة على متابعة هذه المسألة الإنسانية .

منذ العام الماضي ، وعلى الرغم من بعض المبادرات المشجعة لم تتحسن الحالة في الشرق الاوسط . ولا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في هذه المنطقة وفي العالم كله . وقد تددت بعض الفرض التي بدأت في الظهور في العام الماضي لإيجاد سلم عادل ودائم في المنطقة . ومع ذلك فلا تزال المشكلة الأساسية قائمة ويجب تناولها بتعقل وروية إذا ما أردنا القضاء على الوباء الذي ابتليت به المنطقة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوس سانتوس (موزامبيق) .

إننا مازلنا نعتقد أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط يعتمد على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس . كما نعتقد أن هذه المشكلة لن تنتهي تماما إلا بعد معالجة كل عناصرها المترابطة وحسمها بطريقة تأخذ في الحسبان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية .

وقد تابعنا باهتمام الجهود التي بذلت مؤخرا لتنشيط عملية السلم ، ولا شك أننا نأمل في أن تنجح هذه الجهود وأن يتم التوصل في نهاية المطاف إلى صيغة مقبولة لكل الأطراف المعنية .

ونشعر بقلق وانزعاج عميق إزاء الحالة في لبنان الذي مازال مسرحا لحوادث العنف . ويحدونا الأمل في أن يجد الشعب اللبناني الطريق الذي يؤدي إلى المصالحة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يتوفر علاج حقيقي للمشاكل التي يواجهها منذ وقت طويل .

وهناك بُعد هام آخر للحالة في الشرق الأوسط يتمثل بوضوح في العلاقات فيما بين العرب أنفسهم . ويحدونا وطيد الأمل في أن يسود تماك أكبر بينهم .

وخلال العام الماضي ، تصاعدت الحرب بين إيران والعراق وصيبت المزيد من الدمار والمعاناة الإنسانية . ونحن نشعر بحزن عميق إزاء هذه الحرب المأساوية التي تدور رحاها بين جارينا وصديقينا . ومازلنا نلتزم الحياد الدقيق مع مواصلة الحوار مع الجانبين ، ونظل مستعدين لتقديم أية مساعدة نستطيع تقديمها للتوصل إلى حل سلمي .

وما زالت الحالة في أفغانستان سببا رئيسيا للتوتر في العلاقات الدولية . وقد حلت بهذه الأمة الإسلامية فاجعة اليممة . والتوصل إلى حل سلمي في أفغانستان لن يكون من شأنه إحلال السلم في هذه الأمة الإسلامية فحسب ، بل أنه سيخدم كذلك الاستقرار

الإقليمي وستكون له آثار طيبة على المسار العام للعلاقات الدولية . ولقد حددت منذ وقت طويل عناصر الحل الشامل ووضعت في صكوك سياسية من خلال الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الأمين العام وممثلته الخاص . وأصبحت مفاوضات جنيف بشأن أفغانستان محكاً لغرض الانتقال من المجابهة العسكرية إلى الواقعية السياسية . ووصلت هذه العملية إلى نقطة حاسمة تستوجب اتخاذ خطوات ثابتة نحو الاتفاق العام .

وفي جنوب شرقي آسيا ، تعتبر محنة الشعب الكمبوتشي من المسائل الجوهرية الأخرى التي تشغل بال الرأي العام العالمي . ومفتاح الوصول إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة في كمبوتشيا يكمن في ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وإن المقترح ذا الثماني نقاط من أجل التسوية السلمية لمشكلة كمبوتشيا الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ والذي أيده رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، نعتبره خطوة إيجابية .

وأود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي مازلنا نعلقها على المساعي المبذولة لبدء حوار فعال بشأن شبه الجزيرة الكورية . ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لإزالة حالة الريبة الموجودة بين الجانبين وللتحرك التدريجي نحو تهيئة جو يمكن فيه البحث عن حلول لكل المسائل الخاصة بشطري كوريا . ونأمل أن يواصل الجانبان العمل من أجل هذه العملية وأن يهيئوا الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تمثيلهما في الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا وفريق دعمها من أجل التوصل إلى حل دائم ومنصف للمشاكل القائمة في أمريكا الوسطى ، يمثل التوتُّر الجاري في تلك المنطقة مصدراً آخر لانشغال المجتمع الدولي . وفي رأينا أن الصيغة النهائية لوثيقة كونتادورا التي أعدت بغضل المساعي المشتركة لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، تكتسي أهمية كبيرة في السعي إلى حل تفاوضي .

ومازلنا نؤيد مهمة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بقبرص ونقدر جهوده الأخيرة . ونلاحظ بارتياح أن جانب القبارصة الأتراك

قد قبل فوراً مشروع الاتفاق الإطاري المقدم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ من جانب السيد بيريز دي كوييار بعد أن أجرى اتصالات مكثفة مع الجانبين استغرقت عدة أشهر . إلا أننا نأسف لأن جانب القبارصة اليونانيين رفض تلك الوثيقة التي تمثل النتيجة المتراكمة لعملية بدأت في فيينا منذ أكثر من عامين ، وعلى وجه التحديد في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ .

ويتضمن مشروع الاتفاق الإطاري المبادئ والبارامترات التي ينبغي أن تسترشد بها المفاوضات بين الجانبين في قبرص . وهذا الإطار تمخض عن جهود استمرت عامين بذلها الأمين العام من أجل التوفيق بين وجهات نظر الطرفين . ولم يتفاجأ أي من الطرفين لأن الأمين العام ناقشه معها على نحو مفصل قبل أن يقدمه بشكل رسمي . ومن الطبيعي أن أيًا من الطرفين قد رضي عنه رضاء تاماً ، بيد أن الجانب القبرصي التركي قبل مشروع الاتفاق بروح التوفيق والمصالحة ودون أن تكون لديه أي أوهام إزاء المعويات التي ستظهر خلال المفاوضات . كما قبله لأنه يمثل توازناً معقولاً بين الآراء المتعارضة ويعبر عن المشاكل المتداخلة بشكل حساس . إن الجانب القبرصي التركي قد أثبت بذلك حسن نيته ورغبته في التوصل إلى حسم نهائي لمشكلة قبرص . وينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يفتنم هذه الفرصة ، وأن يدرك أنه نظراً لتطور مشكلة قبرص ، فإن قبول مشروع الاتفاق الإطاري أمر لا بد منه للمفاوضات الجادة .

وعلى المسرح الاقتصادي الدولي ، شهدنا خلال العام الماضي تباطؤاً في معدل الانتعاش الاقتصادي المحدود الذي ظهر في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . وبقيت الزيادة في الإنتاج العالمي والتجارة العالمية منخفضة على نحو لا يبعث على الارتياح ، ويؤدي إلى إدخال المزيد من التدابير الحمائية . وفي الآونة الأخيرة ظهر بعض التحسن في الاحتمالات قصيرة الأجل . ومع ذلك ، ظلت الحاجة إلى إحداث تكيفات عالمية فعّالة تمثل تحدياً رئيسياً للاقتصاد العالمي .

إن تدابير السياسة الجديدة التي اعتمدها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في المجال النقدي ، بالإضافة إلى الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط ، يمكن اعتبارها تطورات مواتية للبلدان المستوردة للطاقة بشكل خاص . ومن ناحية أخرى ، نجد أن المشاكل الهيكلية المزعجة في الاقتصاد العالمي التي ظهرت قرب نهاية السبعينات مازالت في معظمها بحاجة لأن تحسم .

إن الاختلالات الحالية في موازين التجارة والمدفوعات لم يسبق لها مثيل . وأعباء الديون المتزايدة في البلدان النامية ، والاختلالات الكبيرة المحلية والخارجية في الاقتصادات الصناعية ، ومعدلات البطالة المرتفعة ، والحماية المستمرة في التجارة الدولية مازالت تشكل كامل الاقتصاد العالمي .

وقد كانت البلدان الأشد تضرراً من تلك العوامل هي البلدان النامية التي ظلت احتمالات النمو والاستقرار لديها قائمة في مواجهة مشاكل اقتصادية حادة . فمنذ أوائل الثمانينات بدأت بعض البلدان النامية عملية تطبيق سياسات صعبة للتكيف الهيكلي من أجل تعزيز النمو والعمالة وإدماج اقتصاداتها المحلية في الاقتصاد العالمي . إلا أن هذه الجهود وحدها لا تكفي لتحقيق النتائج المرغوبة بينما لاتزال البيئة الاقتصادية الخارجية تؤثر تأثيراً سلبياً .

وقد كانت ممارسة الحماية من جانب البلدان الصناعية مسألة تثير قلقاً خطيراً للأمم النامية . ومن الواضح أن التنفيذ الناجح لسياسات التكيف الموجهة للنمو بالإضافة إلى إحراز تقدم نحو حل مشكلة الديون أمر يتوقف بشكل أساسي على قدرة البلدان النامية على زيادة صادراتها .

وقد أدت الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة نحو التصدير التي بدأناها في تركيا عام ١٩٨٠ ، بالإضافة إلى التحكم الحصيف في الطلب والإصلاحات الهيكلية المستمرة ، إلى أداء ناجح ، ودلّت على تصميم تركيا على تنفيذ برنامج تكيف فعال . وبفضل هذه السياسات ، تمكّننا من تحقيق نمو يتجاوز ٧ في المائة هذا العام وتخفيض كبير في مستوى التضخم . وحررنا اقتصادنا وأزلنا القيود على الواردات . مع ذلك فإن العقبات الرئيسية التي مازلنا نواجهها في هذه الجهود تمثلت في زيادة القيود المفروضة والسياسات الحماية التي اعتمدها معظم البلدان الصناعية .

ولقد أكدنا مرارا وتكرارا على أن الحمائية تهديد كبير للاقتصاد العالمي . ويشير انتشار مختلف أنواع الحواجز على مدى السنوات القليلة الماضية تساؤلات خطيرة بشأن نظام التجارة الحرة . وفي ضوء الحالة الصعبة للتجارة الدولية فإنه لمّا يبشر بالخير توافق الآراء الذي توصل إليه مؤخرا وزراء التجارة في اجتماعهم الذي عقد في بونتاديل ايستي بشأن بدء مفاوضات تجارية جديدة متعددة الاطراف . والمبادئ التوجيهية للجولة الجديدة من المحادثات تبث الأمل للتعجيل بعملية تحرير التجارة . ونعتبرها التزامات مشجعة جدا لمعالجة المشكلات في مجالات الزراعة والمنسوجات والملابس ووقف الإجراءات الحمائية والتخلي عن القيود . وإننا على ثقة أنه بتحديد أنماط تجارية جديدة في تلك القطاعات فإن قدرا أكبر من التأكيد سيوجه لعملية الفوائد المقارنة .

وفي ظل الظروف الراهنة نرى أن نظام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) يبقى أكثر الاطر ملاءمة لمعالجة الاختناقات الشديدة في التجارة العالمية . وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون مهمتنا الأساسية في المفاوضات القادمة استعادة مصداقية غات وسلطتها بغية فتح المراكز الرئيسية لاسواق العالم أمام السلع البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء . ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه المفاوضات في تطوير نظام تجاري متعدد الاطراف أكثر انفتاحا واستمرارا وقبولاً للتطبيق سيكون من شأنه تشجيع النمو والاستقرار في الاقتصاد العالمي .

وفي أيار/مايو من هذا العام وحّد المجتمع الدولي جهوده كدليل على التعاون الدولي المتضامن استجابة للحالة الاقتصادية العاجلة والحرجة التي تواجه القارة الافريقية . وللمرة الاولى تكرر الجمعية العامة دورة استثنائية للحالة الاقتصادية العاجلة في منطقة واحدة من العالم . ويمكن النظر إلى اعتماد تلك الدورة الاستثنائية لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالاجماع كدليل ملموس وهام بشأن مستقبل التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة .

ومنوامل تنفيذ برنامج المساعدة الذي بدأناه لبلدان الساحل والمساهمة في جهود منظمة المؤتمر الإسلامي . والإطار الذي يبرزه برنامج عمل الأمم المتحدة سيوجه جهودنا في هذا الميدان .

وأود أن أعلق بإيجاز على الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة . من المؤسف أن تواجه الأمم المتحدة مثل هذه الأزمة المالية الشديدة في سنتها الأربعين . ومن الجلي أن إطالة أمد الأزمة تبقي على الخطر الذي يوهن من عمل المنظمة في ميادين كثيرة . وهذه بالتأكيد واحدة من أكثر المسائل الهامة إلحاحا التي يتعين على الجمعية العامة أن تتصدى لها في هذه الدورة . إننا نعبر عن تقديرنا للعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي كلف بمهمة استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للمنظمة . والتوصيات الواردة في تقرير الفريق تحتاج إلى إيمان النظر فيها ، بيد أنه يمكن القول بثقة أن الكثير من التوصيات معقولة ومعتمدة ومدروسة .

وفي الختام أود وأمل أن تكون مداوات الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين مثمرة وأن تسهم في تعزيز السلم وفي رفاه المجتمع العالمي .

السيد باسولي (بوركيينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

انتخاب صاحب الفخامة السيد هومايون رشيد شودري لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين هو إشادة بخصاله البارزة كدبلوماسي وببلده بنغلاديش . كما أن ذلك يتيح لي الفرصة لأزجي تهانئ وفدي الحارة للرئيس وأن أعيد إلى الأذهان أن بنغلاديش ، شأنها في ذلك شأن بوركيينا فاسو ، تنتمي إلى حركة بلدان عدم الانحياز التي يتطلع أعضاؤها إلى إقامة عالم أفضل ومستقبل يستتب فيه السلم والأمن الدوليان . ونحن نؤكد للسيد شودري امتدادنا لمساعدته في مهمته الصعبة .

وأود أن أؤكد من جديد عميق تقديرنا للرئيس السابق للجمعية العامة السفير خايمي دي بينييس على عمله الممتاز . لقد كانت خبرته الثرة ومعرفته العميقة بالأمم المتحدة مكسبا كبيرا لنا أثناء الدورة الأربعين .

كما نزجني إلى الأمين العام صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار تقديرنا القلبي على إخلاصه الدؤوب لقضية الأمم المتحدة وتميز المنظمة ، ولتصميمه الاصيل على جعل الأمم المتحدة أداة حقيقية للسلم والتفاهم بين الدول في مواجهة العقبات التي نعرفها جميعا .

منذ بضعة أشهر اجتمع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا . وفي الآونة الأخيرة انعقدت قمة بلدان عدم الانحياز الثامنة في هراري في شهر أيلول/سبتمبر الماضي . والمجتمع العالمي الآن موجود في نيويورك من أجل الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . هذه التجمعات للشخصيات البارزة تسمى إلى هدف واحد هو تشخيص أمراض الإنسانية وإيجاد ما يداويها .

والانعقاد التقليدي للجمعية العامة يحمل سمّة خاصة لا يمكن الاستغناء عنها بغيرها ، فهو يمكن كل دول العالم كبيرها وصغيرها على حد سواء أن تبلغ الأعضاء الآخرين للمجتمع الدولي أننا جميعا نود أن نبدي تضامنا أكبر مع ما يقابلونه من إحباط وأمل .

ولذا فنحن نرحب بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة خلال الأعوام الأربعين التي مرت على وجودها وهو دور عزز من استقلال البلدان والشعوب المستعمرة . وأثناء هذه الأعوام الأربعين حاولت جاهدة بقدر طاقتها أن تكون حافزا للطموحات الشرعية للسدول المستقلة حديثا التي لم تطالب بالمشاركة الكاملة في حل المشكلات العالمية فحسب بل طالبت أيضا بحصتها العادلة من شروة هذا الكوكب .

وكما كان إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالأمس استجابة لضرورة تاريخية فإن الكفاح من أجل نظام عالمي جديد يستند إلى التضامن بين البشر والعدالة والإنصاف أمر مطلوب اليوم .

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي طالما طالبنا به يستجيب لتلك التوقعات . لم نعد نريد نظاما يُوقع الانقسام الخطير في العالم ، والتباعد بين الشرق والغرب ، والتفاوتات المارخ بين الشمال والجنوب . لم نعد في حاجة إلى نظام

يخطط الشعوب ويدعم العنصرية والفصل العنصري . لم نعد نريد نظاما صيغت احكامه بدون موافقتنا ويفضي إلى إثراء البعض على حساب إفقار الآخرين . لم نعد نريد نظاما تطبق قوانينه بطريقة انتقائية وفقا لضعف شخص وقوة الآخر . لم نعد نريد نظاما يستند إلى توازن الرعب وإلى سباق التسلح الذي نشهد من خلاله ، ونحن عاجزون وخائفون ، الاعتمادات من أجل تدمير العالم . وختاما لم نعد نريد نظاما يكمن جوهره الاولي في الازمة الدائمة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، ولا نظاما يقوم على عدم الامن وعدم الاستقرار ، ويشير معاناة إنسانية يجعل عنها الوصف .

لذلك فقد بذلنا قصارى جهودنا في جميع الهيئات الدولية من أجل تحقيق نظام عالمي جديد يمكن من المساهمة في حل مشاكل البشرية مساهمة حقيقية .

والآن ينظر اكثر فاكثر الى هذه الاعمال بانها جهود صبيانية ترمي الى تحقيق مفاهيم غريبة جدا . ان الامم المتحدة ومآثر وكالاتها تخضع لهجمات قاسية لانها تجرأت على اعطاء آذان صاغية لمطالبنا المشروعة . وتتزايد المحاولات الصّيقة الرامية الى اضعاف وتقويض دور منظومة الامم المتحدة ، ومن ثم التهديد بتقويض مبادئ السيادة والمساواة والعملية الديمقراطية التي تقوم عليها المنظمة .

وندرک أنه تدور في هذه المؤسسة معركة خفية بين النظام القديم والنظام الجديد . ولكن كان لدينا اعتقاد - وربما وهم - بأن المفاهيم الاساسية المتمثلة في المساواة بين الدول وحق تقرير المصير وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى قد حظيت كلها بتفهم وقبول الجميع .

واليوم نسمع الكثير عن أزمة الامم المتحدة وما ينجم عن ذلك من زعزعة الثقة بين الدول والشعوب . وبالتأكيد أن فقدان الثقة هذا هو نتيجة مشتركة لخيبة أمل الذين يغالون في القدرات الحقيقية للأمم المتحدة ، وللمحاولات العقيمة التي يقوم بها من يريدون تسيير الامم المتحدة حسب رغباتهم . واذا كان من الخيالي والوهمي تسريع عجلة التاريخ ، فان من المهلك عكس مساره .

هناك خطر حقيقي يتهدد الامم المتحدة اليوم . والازمة المالية التي تشهدها الامم المتحدة حاليا تعزى الى فشل المنظمة في تحاشي الاعتلال المبكر الذي أصاب جميع الادارات الحكومية في العالم ، أي التخمة . ونسلم بأن الامم المتحدة قد تحولت ، على مر السنين ، الى آلية ضخمة لابتلاع الموارد التي خصمت لتسديد نفقات ادارة ما فتئت فعاليتها موضع شكوك ، وبأنه ليس في وضع أحد أن يعارض أي اصلاحات تهدف الى تحسين انتاجية هذه المنظمة وزيادة كفاءتها وتنسيق هياكلها لجعلها اكثر كفاءة . ولكن لا يمكن بأي حال لبوركيننا فاصو أن تكون طرفا في أي عمل غير موجه نحو هذه الاهداف ،

ناهيك عن الأعمال الرامية الى تجريد المنظمة من محتواها وجوهرها عن طريق تحويلها
عن مقاصدها الاساسية .

ان الأمم المتحدة لا تعاني من الازمة المالية فحسب بل علاوة على ذلك كله فانها
قد تعرضت لضربة شديدة بسبب الازمة في العلاقات الدولية . واليوم واكثر من أي وقت
مضى في هذا العصر - حتى اكثر من فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن التي كان
يفترض أنها فترة من الأمن الجماعي - فان شريمة الغاب تبسط سيطرتها يوما بعد يوم .
وقد أصبح الميثاق مجرد قصاصة ورق يمكن تجاهلها دون أي اعتبار للأثار الكبيرة
والوخيمة جدا التي قد تنجم عن ذلك . وفي هذه الحالة التي يضحى فيها بكل شيء والتي
أصبح التهور فيها هو القاعدة ، لابد لنا أن نلقي نظرة جادة على السبيل الذي نسلكه
وعلى المتاهات التي أدت بنا الى هذا الطريق المسدود ، حيث يستبد بنا الإحباط
الاجتماعي والاقتصادي والارهاب وتعمف الفردية المتمممة بالدول والمجتمعات . واننا إذ
نشهد أثر هذه الظاهرة فانه يجدر بنا أن نتفحص الاسباب غير الظاهرة على الاطلاق .
فلنعرف أولا ما هي المسؤولية الملقاة على عاتقنا نحن الذين يطلق علينا اسم العالم
الثالث ، وينطبق علينا قول الأب سيبس منذ قرنين من الزمن عندما وصف الطبقة الثالثة
بانها الطبقة المهملة . لقد ولد الأمل في الستينات من هذا القرن عندما رأينا
غالبية الدول تأخذ موقفا محايدا من المواجهة بين الشرق والغرب وتعالج المشاكل
بطريقة تمكن من الدفاع عن مصالح المجتمع الدولي ومصالح البشرية والحفاظ عليها
وتعزيزها . ولكن ذلك الأمل انجرف في وعث التضامنت المعلنه والانشطة المحمومة التي
نشترك فيها باستمرار أو نشجعها باسم حركة عدم الانحياز ، الحازمة في كلماتها ولكن
المتردة في أعمالها . ومن ثم علينا أن ننظر في مسؤولية الآخرين الذين حشونا بصورة
منتظمة ، سواء بالترغيب أو التهيب ، على خيانة أنفسنا وتكريس أنفسنا لخدمة
مصالحهم الانانية . وان ما تعاني منه الأمم المتحدة اليوم لهو مزيج من هذه العلل
جميعها .

وعلى الرغم من ذلك لا نزال بحاجة الى الأمم المتحدة لان العالم في نهاية عام
١٩٨٦ ليس أفضل مما كان عليه في عام ١٩٨٥ ، على الرغم من اعلانات الايمان بها التي

أسبغت على هذه السنة الدولية للسلم . ونرى اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الحروب والتوترات الاقليمية وسوء التفاهم تؤدي الى خلق حالات من المتعذر السيطرة عليها في جميع ارجاء العالم . واليوم يزداد اللجوء الى القوة والتهديد باستخدام القوة والعدوان والاحتلال وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ولا يكاد يمر يوم دون أن ينتهك مبدأ هام من المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وهنا يتبدد الوهم الذي كنا نشعر به .

ان الحالات المتأزمة التي ما فتئت تستأثر بقدر كبير من جدول أعمالنا لعدة سنوات نجدها معروضة علينا اليوم مرة أخرى . ففي الجنوب الافريقي نجد نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي يحتضر الآن ، ما انك يستغل استغلالا كاملا شعب جنوب افريقيا ويواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا ويشن أعمال التخريب والعدوان وزعزعة الاستقرار على البلدان المستقلة ذات السيادة في المنطقة . ومنذ ثلاث سنوات ما فتئ هذا النظام الواقع الآن تحت ضغوط خارجية ينفجر . وقد آن الاوان للمجتمع الدولي لكي يسلك الطريق الذي تشير اليه مسيرة التاريخ وان يفرض جزاءات اقتصادية ملزمة وشاملة لحمل ذلك النظام على التوبة ، فقد أعمته نزواته وأصبح غير قادر على سماع مرخة الفخب التي يطلقها شعبه .

ان اعتماد هذه الجزاءات سوف يكون بمثابة عامل حفاز على تحقيق النصر للكفاح العادل الذي تخوضه شعوب الجنوب الافريقي ولا بد ان يساعد اعتمادها على القضاء على الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي متمدد الاعراق في تلك المنطقة . ان بوركيننا فاصو سوف تواصل تقديم كل ما يمكنها تقديمه من دعم الى حركات التحرير في الجنوب الافريقي ولبلدان خط المواجهة التي هي ضحية لعدوان جنوب افريقيا .

ان مواقف بوركيننا فاصو بشأن مسألة الصحراء الغربية معروفة . وقد توصل رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الى حلول عادلة حظيت بتأييد الامم المتحدة . ومن المهم أن تطبق هذه القرارات في أسرع وقت ممكن داخل اطار التسوية الشاملة للمسألة . ومن هنا فاننا نرحب بالجهود التي قام بها الامين العام للامم المتحدة والرامية الى الحفز على المناقشات بين الاطراف المعنية .

أما في الشرق الأوسط ، وفي الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بوجه الخصوص ، فإن المعاناة القاسية التي يعانيها الرجال والنساء والأطفال تتسبب في مأساة حقيقية تتجلى أحيانا في أعمال تنم عن اليأس .

إن الفلسطينيين الذين حرموا من حقوقهم وتعرضوا للاهانة البدنية وجرحوا في كرامتهم ، سواء تجسد ذلك في معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية في الأراضي المحتلة ، أو كمنفيين مطرودين من ديارهم ، هم ضحايا الإجحاف التاريخي الذين سلب منهم وطنهم .

إننا نرفض فكرة أنه يتمين على الفلسطينيين أن يصبحوا لاجئين مدى الحياة أو غرباء في ديارهم . وحكم كوننا بشرا لا يمكننا قبول ذلك التنازل على الإطلاق . إن إسرائيل تعرف أكثر من أي دولة في العالم كم هو مؤلم عندما يكون المرء دون وطن ، ولذلك لا بد لها أن تدرك أن ما كان منمفا وعادلا لإسرائيليين هو منمف وعادل للفلسطينيين اليوم .

إن الفلسطينيين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرشيدة لهم الحق في أن يكون لهم وطن ، والفلسطينيون يستحقون احترامنا وتأييدنا . وللفلسطينيين الحق في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في وطنهم فلسطين . إن القناعة التي يشعرون بها والقضية العادلة التي يدافعون عنها والتمثيل الذي حصلوا عليه لأنفسهم كلها أمور تعطيهم الحق في الاشتراك على قدم المساواة في أي مناقشة تتعلق بهم .

وهناك حرب تدور الآن بين الأشقاء في العراق وايران ، وهما عضوان بارزان في هذه المنظمة وفي حركة بلدان عدم الانحياز . واننا نعرب مرة أخرى عن أملنا الوطني بأن يسود المنطق الذي يقوم على تحليل موضوعي لمصالح المنطقة طويلة الاجل ، وأن يوجد حل منصف لهذه الأزمة . وذلك الحل لا يمكن تحقيقه الا من خلال المفاوضات .

وعلى مدى أكثر من عشر سنوات يعاني لبنان من عدم الاستقرار ومن الحرب . ان ذلك البلد ، الذي كان من قبل واحة مسالمة في هذه المنطقة ، أصبح اليوم أرض آلام لا نرى فيها أي أمل أو عزاء لمن يبكون من الرجال والنساء والاطفال . وهذه المأساة ، التي تفاقمت نتيجة التدخل الخارجي ، طالت أكثر مما يجب . وقد حان الوقت لتمكين شعب لبنان من أن يستعيد وحدته الوطنية وتماسكه .

ان آسيا رغم التقدم الاقتصادي الكبير ، لا تزال ضحية لبعض الاضطرابات الحالية . وتوجد في تلك القارة أيضا أطماع شرمة حولت بعض المناطق الى أماكن يسودها الخراب والقتل والمذابح .

ففي أفغانستان ، يلوح بصيص من الأمل في الأفق . وتجري المناقشات هنا وهناك ، ويحدونا الأمل في أن تنجح تلك المناقشات في إيجاد حلول تتفق مع مصالح الشعب الأفغاني وحدها . وإذا كانت بوركيننا فامو ، من حيث المبدأ تعارض أي تدخل ، مهما كان مصدره ، فانها لا يمكن أن تقبل حالة تستمر فيها مآسي الآخرين لأغراض جغرافية سياسية وبسبب المواجهة بين الدولتين العظميين الرئاسيتين .

لقد ظلت كمبوتشيا لعدة سنوات لا تعرف السلم والاستقرار الداخلي . واننا نطالب ، في تلك الحالة أيضا ، باحترام المبادئ الأساسية للميثاق .

ان تقسيم شبه الجزيرة الكورية الى جزأين هو مأساة أيضا . والشعب الكوري لديه رغبة مشروعة في إعادة توحيد بلده . وينبغي أن تتحقق إعادة التوحيد عن طريق الكوريين ، في استقلال تام ، وبدون أي تدخل خارجي وبالوسائل السلمية . واننا نأمل ، مثل الجمعية العامة ، التي تنادي ولا تزال تنادي بذلك التوحيد ، أن تحتل كوريا في القريب العاجل مكانها في الامم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، فان المجلس الوطني للشورة وحكومة وشعب بوركيننا فامو يقدرّون تمام التقدير المبادرة التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، والتي مكنت من انعقاد المؤتمر الدولي لتحويل شبه جزيرة كوريا الى منطقة سلم لانووية .

هناك شعوب في كافة انحاء العالم تتوق الى حلول عادلة ومنصفة لمشكلاتها . ولانها تنتظر طويلا دون جدوي ، فانها تخطر الى القيام بأعمال يائسة ، تؤثر تأثيرا سلبيا على الرأى العام العالمي ، وتعتقد بل وتؤخر انتصارها . ان النضال من أجل الحقوق أمر ، والتضحية بأرواح الأبرياء أمر آخر .

الا أنه يجدر أن نؤكد بصفة خاصة على أنه اذا كان ارهاب الافراد غير مقبول ، فان الارهاب الذي تقوم به الدولة أقل قبولا . وان الاحداث التي وقعت في البحر الابيض المتوسط في هذه السنة والتدخلات الخارجية في أمريكا الوسطى ، تمثل انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتهدد الاستقرار العالمي . وإن العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين لا يمكن ولا ينبغي أن تقوم على أساس منطلق القوة بدلا من منطلق العقل . إذ أن هذا السلوك يجعلنا نتقهقر الى الوراء الى العصر الذي بدأت فيه العقبات تعترض طريق العلاقات الدولية .

ان سباق التسلح يعد من أكبر المآسي في هذا النصف الثاني من القرن العشرين . فهو لا يستنزف الطاقات والموارد الهائلة التي يمكن أن تستخدم بفائدة أكبر لتنمية أمننا فقط ، ولكنه يشكل اليوم أخطر التهديدات التي تواجه البشرية . في الماضي كان الأمن يكمن في امتلاك أكثر الاسلحة تطورا ، لكن أفضل ضمان لبقائنا اليوم هو نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي . وإن تصور كسب حرب نووية اليوم ليس إلا أمرا وهميا بل غير معقول ، لان النظريات العسكرية التقليدية الخاصة بـ "التفوق" أو "التوازن" أصبحت لا قيمة لها الآن ، إذ أن كل طرف من المتحاربين يستطيع أن يدمر العالم عدة مرات بما يملكه حاليا من ترسانات .

ومن ثم ، لم يعد هناك إلا حل واحد : وهو نزع السلاح . وإن نزع السلاح يتوقف أساساً على إرادة الدول العظمى . وقد بدت في الفترة الأخيرة علامات مشجعة من حسن النية - وعلى سبيل المثال - تجميد التجارب النووية والنظر بجدية أكبر في مشكلة نزع السلاح . وليس بوسعنا إلا أن نشجع كل الدول ، ولا سيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على مواصلة هذا الطريق . ونعرب أيضاً عن أفضل تمنياتنا للدولتين العظميين الرئيسيتين في مؤتمر القمة المقرر عقده في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر . ويحدونا الأمل في أنهما سوف تسترشدان بمصالح البشرية .

إن الاقتصاد العالمي يعاني منذ بضع سنوات حتى الآن من أزمة عميقة . فكل بلدان العالم تواجه صعوبات اقتصادية . وتتدهور الحالة في البلدان النامية باستمرار وعلى نحو مقلق . والناس في كل مكان لا يتكلمون إلا عن انخفاض مستويات النمو والمديونية وعدم السيولة والتضخم والبطالة والجوع . وصارت مشكلة الديون الخارجية من العناصر الأساسية للمشكلات العديدة التي تعاني منها كل بلدان العالم الثالث في نضالها اليومي ضد التخلف .

هل ، كيف يمكن للبلدان ذات الموارد المالية المحدودة ، مثل بلدنا ، أن تتغلب على المجاعة والجفاف والمرض وأن تنشئ وحدات صناعية ، وأن تبني الطرق ، وفي نفس الوقت ، أن تقوم بنقل الموارد إلى البلدان المتقدمة النمو - أي أن تقترض بغية صداد ديونها الخارجية ، وأن تتحمل عبء وتكلفة تلك الديون التي تتزايد باستمرار بسبب متطلبات النظام الحالي ؟

ألم يحن الوقت لأن يدرس المجتمع الدولي بأسره بجدية هذا السرطان ؟ إن اقتناع بوركيننا فاصو الوطيد - والذي سبق أن أوضحته أثناء مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز ، في هراي ، هو أن صداد الديون ليس اختياراً أدبياً لمما يسمى الوفاء بالالتزامات ، ولكنه مسألة ملمومة ينبغي أن تحل بطريقة ملمومة .

ليست هناك قارة أخرى أصيبت مثل افريقيا بهذه الأمراض والعلل المختلفة . إن الجفاف والمجاعة اللذين عمفا على نحو مأساوي بذلك الجزء من كوكبنا أدبياً إلى تضامن

العالم بأسره بغية انقاذ ارواح الابرياء . لكن مشكلة التنمية في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء لا تزال غير مفهومة بالكامل .

وان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والتي انعقدت هنا في وقت سابق من هذه السنة ، ألقت الضوء على كل أعراض العلة الافريقية : وهي انخفاض حجم التجارة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم استقرار أسعار الصرف ، وانخفاض الانتاج الزراعي ، والمديونية وانخفاض المعونة الانمائية ، بقيمتها الحقيقية ، والركود الاقتصادي أو الكساد في كثير من البلدان . وتلك صورة من الغشل المرير ليست القارة الافريقية وحدها مسؤولة عنه . إذ ان افريقيا نادرا ما كانت تسيطر على تنميتها : فقد كانت تنمية افريقيا دائما يخططها أشخاص كنا ولا نزال نشك في نواياهم . وقد رضت افريقيا حتى الآن بأن تكون مستهلكة سلبية لمنتجات وأفكار تأتي اليها من خارج القارة . ولذلك لابد من وجود استراتيجية أخرى تختلف عن ممارسات الماضي .

وفي هذا السياق قال الرئيس توماس سنكارا ما يلي من فوق هذه المنصة أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة :

"يجب أن نعلن أنه لن يكون هناك خلاص لشعوبنا الا اذا أدركنا ظهورنا بالكامل لجميع الأنماط التي يحاول الدجالون من هذا النوع أن يبيعوها لنا منذ عشرين عاما ، وأنه لن يكون هناك خلاص لنا دون أن نرفض تلك الأنماط ، ولن تكون هناك تنمية دون هذه القطيعة" . (A/39/PV.20 ، ص ٤) .

وان هذا الإدراك ، منذ ٤ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، قد دفع شعب بوركيننا فاصو إلى أن يفهم أن "بائعي السعادة" ليسوا في الحقيقة الا بائعي اليأس من باب إلى باب ، وهم يبيعون نظما لا تتفق في الواقع مع احتياجاتنا وواقعنا . ولهذا السبب ، أصبحت افريقيا ، قارة الامل ، مرتعا للحوانيت الغربية على مدى عقدين وظلت هي على هامش العالم الذي كان يبني بدونها .

وفي ٢٥ عاما حقق الافريقيون أكثر بكثير مما حققوه على مدى مائة عام تقريبا من الاستعمار . ولكن التساؤل مازال هو في مملحة مَن تحققت هذه التنمية إذا ما لاحظنا أن الشعوب الافريقية تزداد فقرا بصورة مستمرة مطردة ؟ إن المعركة التي تخوضها بوركيننا فاصو منذ ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣ تهدف على وجه التحديد الى القضاء على العقبات والاسباب الاساسية للتخلف . إن فولتا العليا سابقا ، كما يعرف الجميع ، تعاني من كل بلايا افريقيا المتميزة أساسا بسوء التغذية المزمنة وارتفاع نسبة وفيات الاطفال الى ١٨٠ لكل ١٠٠٠ ، ومتوسط أعمار يكاد يقل عن ٤٠ سنة ونسبة التحاق بالمدارس تبلغ ١٤ في المائة وطبيب واحد لكل ٥٠ ٠٠٠ نسمة ، وناتج محلي إجمالي قيمته ١٠٠ دولار تقريبا .

إن ثورة ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣ تهدف قبل كل شيء الى تعبئة الشعب والى إعادة ثقته بنفسه حتى يتمكن من بناء مستقبله على الرغم من البيئة الطبيعية العدائية والشاقة . إن الطريق الذي يؤدي بشعبنا الى تحقيق أهداف التنمية طريق طويل جدا . والمعارك التي نكسبها كل يوم وكذلك الهزائم التي نعاني منها تثبت بجلاء أننا يمكن أن نختصر على الجوع والمرض والجهل وعلى الاستعباد والمهانة . لذلك لابد لجماهير الشعب أن تجد داخل نفسها الثقة اللازمة لتحويل مستقبلها وذلك من خلال تنظيم أفضل حول أهداف واضحة محددة .

إن بعض منجزاتنا يمكن أن تكون مثالا يحتذى به المجتمع الدولي وهي جديرة بأن نذكرها هنا . في مجال الصحة ، إن نجاح برنامج التطعيم الريادي قد تجاوز توقعاتنا . وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) تمكنا في غضون ١٥ يوما من تحصين أكثر من ٢,٥ مليون طفل بين ٧ و ١٤ عاما ضد أمراض الاطفال المنتشرة مثل الالتهاب السحائي مرض الحصبة والحمى الصفراء ، الأمر الذي وفر مجالا مناسباً للبرنامج الواسع للتطعيم . وقد سمحت العملية المسماة "مركز رعاية صحية لكل قرية" بإنشاء مركز للرعاية الصحية في جميع قرانا البالغ عددها ٧ ٥٠٠ قرية كما سمحت بتدريب زهاء ١٥ ٠٠٠ عامل رعاية صحية قروية .

وفي مجال التعليم ، بلغت نسبة التحاق الاطفال بالمدارس ٢٣ في المائة وذلك بوجه خاص بفضل جهود الشعب الذي قام ببناء مدارس جديدة في زمن قياسي . وعلاوة على هذا تعلم في إطار حملة محو الامية أكثر من ٣١ ألف راشد من ٤ ٥٠٠ قرية القسراء والكتابة بلغتهم الوطنية . وستكلف بما يقرب من ٥٠ في المائة من هؤلاء مهام محو الامية .

وفي مجال البيئة ، اكتسب الكفاح ضد التصحر في بلدي ابمادا استثنائية وانتشر بحيث شمل جميع مجالات الحياة في بوركيننا فاصو . فأكثر من ٥٠٠ ألف شجرة غرمت ونتوقع أن يمل معدل النجاح الى ما لا يقل عن ٦٠ في المائة . وهناك اهتمام خاص ببناء السدود والخزانات . وهذه الانجازات زادت من حجم المخزون من المياه من ٨,٧ مليون طن في عام ١٩٨٣ الى ٣٠٢,٤ مليون طن في عام ١٩٨٦ . وسيسمح هذا المخزون من المياه ، بالاضافة الى فصول الامطار ، بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في السنوات المقبلة .

وأخيرا في مجال الاسكان أمكننا أن نوفر لشعبنا ، الى جانب المساكن المنخفضة التكلفة ، ٦٢ ألف قطعة أرض بالمقارنة ب ٦٠ ألف قطعة أرض فقط في الفترة من عام ١٩٦٠ وهو العام الذي حصلنا فيه على استقلالنا حتى عام ١٩٨٣ .

ولدعم هذه المنجزات وزيادتها ، قامت بوركيننا فاصو ببدء تنفيذ خطتها الانمائية الخمسية الاولى ، تلك الخطة التي بمقتضاها سيتم انفاق ٦٣٠ بليون فرنك ، أي ما يقرب من ١,٨ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

وهذه الخطة ، التي يتمثل هدفها الرئيسي في استعادة قاعدتنا الاقتصادية التي شوهت من جراء الكوارث الطبيعية وسوء الادارة ، تتضمن اتخاذ تدابير جريئة لاعطاء دفعة جديدة للنمو الاقتصادي .

وانطلاقا من توصيات واستنتاجات الدورة الامتثنائية للأمم المتحدة المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، تعتمزم بوركيننا فاصو ، عن طريق هذه الخطة ، إقامة اقتصاد وطني مستقل مكثف بذاته عموده الفقري الزراعة والماشية فهما يعرفان بأنهما "القوة المحركة لتنميتنا" .

إن الجهود التي عرضتها عليكم يجب أن توضع في الاطار العام لكفاح الشعوب من أجل عالم تسوده الكرامة والسلم . وأكثر من ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تلمس دورا في هذا الصدد لأن البشرية كل لا يتجزأ ، ولأننا جميعا إما أن نبقي معا أو نفنى معا . وعلى الرغم من الضجيج الذي تشيره الاحداث في العالم لانزال مقتنعين بأن الاسوأ ليس هو ما يحدث باستمرار وأن الجماهير هي التي تصنع التاريخ . إن مظالم وشرور الماضي تتوارى . وما يبقى هو القيم والناس الذين يراعون الافكار القائمة على العدل والجمال ويعملون على تنفيذها . إن مُثُل العدالة والاخوة والسلم تصور احتياجات روحنا . ونحن نطلق عليها تطلعات .

إننا في بوركيننا فاصو منذ تشكيل المجلس الوطني للشورة ، أعلننا عن استعدادنا للسلم والتعاون مع جميع بلدان العالم ولاسيما البلدان الواقعة في منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية ودللنا على هذا الاستعداد . إننا نكافح من أجل تنميتها التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل بيئة من السلم . إننا مصممون على الكفاح ولن نسمح بأي شيء يؤدي الى تهديده أو المجازفة به . فلسنا سلبيين ولسنا انتحاريين . أود أن أكرر هنا الاعراب عن هذا الاستعداد ، لأننا نعتقد أنه يتفق مع مفهوم احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب . وبهذا وحدة نشيد مستقبلا يسوده السلم والسعادة بما يتشمل وتطلعات شعوبنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متكلم في

هذه الجلسة . هناك ممثلون عديدون يرغبون الكلام ممارسة لحقهم في الرد وسأعطيهم الكلمة .

هل لي أن أذكر الاعضاء أنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة تيلور (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استمعت الجمعية العامة مساء البارحة الى وزير خارجية ايران الذي قدم بياناً عن العلاقات الدولية ، وفيه نسب الى الولايات المتحدة المسؤولية عن استمرار الصراعات والتوترات في الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ووجهات نظره وآراؤه لا تتفق على الاطلاق مع الوقائع في تلك المناطق . إن وصفه لسياسة الولايات المتحدة الخارجية لا يتسم بالافتراء فحسب بل بالخبث أيضا . ومن المضحك على نحو خاص أن نستمع الى ممثل ايران ، الذي ما فتئت حكومته عبر السنوات السبع الماضية تنتهج سياسة تقوم على ممارسة أقسى أنواع القمع والمنفذ ضد شعبها ، وهو ينتقد الولايات المتحدة أو أية دولة ديمقراطية أخرى .

ومن البغيض بوجه خاص أن نستمع الى وزير خارجية ايران وآخرين يتهمون الولايات المتحدة بالارهاب الماد من الدولة ويقدمون ليبيا على أنها الضحية البريئة . إن هذا الرأي المنحاز تماما يعطي فكرة خاطئة عن الوقائع وهو رأي زائف تماما وإنني أرفضه رفضا باتا . لقد ناقشنا في مناسبات أخرى بالتفصيل التواطؤ الليبي ومسؤولية ليبيا عن أعمال إرهاب عشوائية في أوروبا الغربية والشرق الاوسط وأماكن أخرى . كذلك فإن التشجيع الايراني على ارتكاب أعمال الارهاب في لبنان وغيره من الاماكن معروف تماما .

لقد أشار نائب وزير خارجية لاو وكذلك وزير خارجية منغوليا ، عن جهل واضح ، إلى بورتوريكو . إن الجمعية العامة قد اعترفت في قرارها ٧٤٨ (د - ٨) في ١٩٥٢ ، بأن شعب بورتوريكو قد حصل على القدر الكامل من الحكم الذاتي . وإن محاولة هذين الوزيرين ، اللذين يمثلان حكومتين احترامهما لحرية شعبيهما محدود ، التحدث باسم البورتوريكيين الذين يمارسون حقهم في الحكم الذاتي ممارسة كاملة لاشك فيها ، إنما تنم عن رياء حقيقي . وإن شعب بورتوريكو ، بخلاف مواطني البلدين اللذين أشارا هذه المسألة ، له الحق في تقرير موقفه السياسي في المستقبل من خلال عملية سياسية ديمقراطية مفتوحة .

وأنا أكرر للوزيرين وللآخرين الذين أشاروا بخبث إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي ما قاله الرئيس ريفان أمام الجمعية العامة في الاسبوع الماضي حيث ذكر : "تقدمت بتأكيدات ملموسة وحازمة بأن مبادرتنا الخاصة بالدفاع الاستراتيجي لن تستخدم على الإطلاق لوزع أسلحة في الفضاء ، يمكن أن تلحق دمارا شاملا على الأرض . وقد أشرت إلى أن التخفيض الجذري الذي نسعى إلى تحقيقه الآن في ترمانات الأسلحة الهجومية سيكون ضمانا إضافيا بأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي لا يمكن استخدامها لدعم استراتيجية الضربة الأولى" .

كما قال الرئيس :

"ومن شأن مثل هذه الدفاعات الاستراتيجية ، مصحوبة بتخفيضات جذرية في القوات الهجومية ، أن تمثل توازنا أكثر أمانا . وأن تعطي رجال الدولة مستقبلا فرمة تجاوزها إلى الإزالة النهائية للأسلحة النووية من على وجه الأرض" . (A/41/PV.4 ، ص ٢٢)

وبالتأكيد إن مبادرة جريئة كهذه ، تستخدم تكنولوجيا الفضاء لتأمين مستقبل أكثر ضمانا لعالم حر يسخر فرص الفضاء غير المحدودة للمصلحة الاقتصادية والعامّة للبشر ، يجب أن يتطلع إليها بمدق كل الأشخاص المعقولين في كل أنحاء العالم .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المؤلف

أن وزير خارجية تركيا قد رأى من المناسب أن يهاجم جمهورية بلغاريا الشعبية في هذه القاعة ولكننا لا نشعر بالدهشة لذلك . فإن ما فعلته تركيا في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى ، مثل الاشارات التي أدلى بها الوزير التركي ، ما هو سوى استمرار للحملة المعادية لبلغاريا التي تشنها تركيا .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية ترفض بشدة هذه الافتراءات لأنها لا أساس لها من الصحة . إن إدعاءات تركيا فيما يتعلق بأقلية تركية مزعومة والاعتداء على المشاعر الدينية للبلغاريين بما في ذلك المسلمين هي مجرد افتراء . وفي بلغاريا لا يوجد هناك قمع أو عنف أو اضطهاد ديني أو تدنيس لآية مقدسات دينية أو نصب تاريخية . إن بلغاريا بلد مفتوح وليس لديه ما يخفيه . وهو بلد سيحيي يستقبل آلاف الزوار الأجانب كل عام . ويتمتع جميع البلغاريين سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين أو ملحدين بنفس الحقوق . وهم يعيشون ويعملون في سلام وفي ظل نفس الظروف الطبيعية . فكيف يمكن للمرء أن يفسر حقيقة أن تركيا تدلي ببيانات لا أساس لها من الصحة حول المسلمين رغم الحقائق والأدلة التي لا حصر لها والتي تشير إلى خلاف ذلك ، ورغم بيانات واحتجاجات البلغاريين المسلمين أنفسهم واستنكارهم لمحاولات تركيا استغلال معتقداتهم الدينية لمصالحها الخاصة ، إلا إذا كانت تلك البيانات تمثل جهدا مستمرا يبذله رجال السلطة في تركيا لتحويل أنظار الشعب التركي والمجتمع الدولي عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحقوق الاقليات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في بلدهم ؟

كلنا يعمي الطموحات التي تهدف إليها تركيا عندما تحاول أن تلقي بالظل على العلاقات الودية القائمة بين بلغاريا والدول الإسلامية . لقد أثبتت حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية مرة أخرى انفتاحها من خلال دعوتها لممثلي الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لزيارة بلغاريا والتحقق بأنفسهم من الطابع الزائف لبيانات تركيا التي نصبت نفسها ، بدوافع أنانية ، مدافعا عن الإسلام في بلدان أخرى .

وفيما يتعلق بالعلاقات البلغارية - التركية والدعوات إلى الحوار ، أود أن أستههد بما قاله رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . فلقد ذكر الرئيس ، في جملة أمور ، ما يلي :

"لقد أعلننا في مناسبات عديدة بأننا نعلق أهمية كبيرة على حسن الجوار والتعاون ولاسيما مع جيراننا ، بما في ذلك جمهورية تركيا . ومن أجل تطوير علاقاتنا ، فقد قمنا دائما باتباع سياسة بناءة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ونحن مقتنعون أنه إذا ساد هذا النهج بين بلدينا فلن تبقى أية مشكلة دون حل . إننا نريد حوارا فعّالا بشأن كل المسائل ذات المصلحة المشتركة وذات علاقة بالمستقبل .

"والحقيقة هي أن بلغاريا وتركيا بلدان متجاوران وستظلان كذلك إلى الأبد . ومن الصحيح أن القرون الخمسة من النير العثماني كانت بالنسبة للبلغاريين مرحلة رهيبه ومأساوية وتركت آثارا نحاول منذ زمن طويل محوها . لكن الخطأ ليس خطأ شعب تركيا ، ولا خطأ مواطني بلغاريا اليوم . وعلى التاريخ أن يعلمنا كيف نداوي جروح الماضي الأليم ، في حين أن العقل وحسن الجوار يمليان علينا أن نتغلب بسرعة على مخلفات الماضي ، وإلا فسيكون من السهل تبديد ثمار حسن الجوار ، وهو أمر لا مصلحة فيه لا للشعب التركي ولا للشعب البلغاري .

"ومن جانبنا ، فإننا واقعيون ونتطلع دائما إلى الامام . لقد حرصنا دائما ومازلنا نحصر على إقامة علاقات بناءة مع جارتنا تركيا . وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهنا ، فإننا مستعدون ، بشعور من المسؤولية التي يتحملها رجال الدولة ، للسعي من أجل إيجاد فرص لإقامة علاقات ودية بين بلدينا وشعبينا في المستقبل لصالح السلم والتفهم في البلقان وأوروبا والعالم بأسره" .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يصعب على فهم السبب الذي حدا بممثل بلغاريا الى الرد على بيان وزير خارجية بلادي . والواقع أن وزير خارجيتنا أشار إشارة مقتضبة ومرتنة للغاية الى محنة الاقلية التركية في بلغاريا . فخطورة المشكلة أمر لا يقبل الجدل ذلك أن ما يمارس من اضطهاد ضد الاقلية التركية مثبت في مئات من التقارير والمقالات الافتتاحية الصحفية وتقارير شهود العيان والعديد من مطبوعات المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان .

والعالم أجمع يعرف أن الاتراك في بلغاريا أرغموا على تبديل أسمائهم التركية والاسلامية بأسماء سلافية ؛ وأنهم يمنعون قسرا من استخدام لغتهم وممارسة دينهم ؛ وأن العشرات من الاتراك لقوا مصرعهم بطريقة وحشية على يد قوات الشرطة البلغارية وهذه السيادة البلغارية لا تشكل انتهاكا للمكوك الدولية لحقوق الانسان فحسب وإنما هي أيضا اخلال من بلغاريا بالتزاماتها الواردة في المعاهدات والاتفاقات الثنائية المبرمة مع تركيا . ولن تجدي الشعارات الطنانة أو محاولات تشويه الحقائق أو ادعاء التصرف القديم أو النظريات العنصرية التي عمد ممثل بلغاريا مرة أخرى الى تكرارها ، في محو تلك الجريمة الشنعاء . ومع ذلك وكما قال وزيرنا فإننا على استعداد لبذل المحاولات في سبيل تسوية المشكلة من خلال الحوار مع بلغاريا .

لقد عقد ممثل بلغاريا الدائم بعض المقارنات بين تركيا وبلغاريا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبالطبع كانت تلك المقارنات في غير صالح تركيا تماما . ولست هنا بصدد مناقشة تلك المسألة ولكن إذا كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا بمثل هذا السوء فيماذا إذن يفسر حقيقة أن ١,٥ مليون شخص من الشعب البلغاري يودون الهجرة الى تركيا ؟ وحتى إذا افترضنا أنهم جميعا ماسوشيون فاعتقد أنه ينبغي لبلغاريا أن تسمح لهم بالهجرة .

و فضلا عن ذلك ، ادعى ممثل بلغاريا الدائم أن بلده بلد حر وأن أي شخص يستطيع زيارته . ولكن حرية أي بلد لا تقاس بحرية الاجانب في دخوله ومغادرته وإنما بحرية مواطني ذلك البلد في أن يفادرونه متى شاءوا . فما من أحد في بلغاريا بما في ذلك الاقلية التركية يتمتع بذلك الحق .

واعتقد انه لم يكن هناك أي داع لهذه المناقشة حيث أننا ، كما ذكرت أنفسنا نحاول جادين الدخول في حوار مع بلغاريا . واعتقد أنه كان من الأفضل لممثل بلغاريا الدائم أن يمتنع عن الكلام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يودون ممارسة حق الرد للمرة الثانية .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المؤسف

للفاية أن يمضي ممثل تركيا في اختلاق نفس الأكاذيب ضد بلدي . ونحن لا نرفض فحسب تلك الافتراءات ولكننا نناشد مرة أخرى ممثل تركيا أن يتمسك بأهداف المسؤولية والواقعية السياسية .

ومن الأيسر للعلاقات البلغارية التركية أن تقوم مرة أخرى على التعاون المفيد المتبادل والتفاهم وحسن الجوار مثلما كان الحال في العقود الأخيرة . فذلك يتواءم مع مصالح شعبينا ويتماشى مع علاقات حسن الجوار بين دولتين ذات سيادة لهما ماض وحاضر ومستقبل .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني لا أعتزم

إطالة المناقشة . وأنا أتفق مع ممثل بلغاريا الدائم بشأن نقطة واحدة وهي توخي الواقعية السياسية ولكن الواقعية السياسية تقضي باحترام حقوق الانسان . وما دمنا نتفق على ذلك التعريف للواقعية السياسية فإننا نستطيع بسهولة أن نحاول حل المشكلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥